



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المثنى
كلية الإدارة والاقتصاد

المحاضرة الاولى

عنوان المحاضرة : مفهوم السياسة التمويلية
المرحلة الثالثة
قسم العلوم المالية والمصرفية

المادة/ تمويل شركات 1
اعداد : مدرس مساعد
لمى عباس جبر الخفاجي



سؤال

برأيكم ماذا نعني بالسياسة التمويلية للمؤسسة ؟ وهل يمكن اعتبارها مجرد وسيلة للحصول على الأموال ام انها استراتيجية اشمل ترتبط بأهداف واستمرارية المؤسسة ؟



الأهداف التعليمية

- الهدف العام:
- تمكين الطالب من معرفة مفهوم السياسة التمويلية ومفاهيمها ومنطلقاتها الأساسية وأهميتها .
- الأهداف السلوكية الخاصة:
- في نهاية المحاضرة سيكون الطالب قادرا على:-
- 1- يوضح مفهوم السياسة التمويلية .
- 2- يعرف السياسة التمويلية .

المقدمة

تُعَدُّ المؤسسات التمويلية من الركائز الأساسية في الاقتصاد الحديث، إذ تقوم بدور الوسيط بين أصحاب الفوائض المالية (المدخرين) والجهات التي تحتاج إلى الأموال (المستثمرين والأفراد والمؤسسات). فهي تسهّل عملية تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستخدامات الإنتاجية، مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

وتتنوع هذه المؤسسات ما بين مصارف تجارية، مصارف استثمارية، شركات تأمين، صناديق ادخار واستثمار، وهيئات تمويل دولية، ولكل منها وظيفة محددة في تلبية الاحتياجات التمويلية المختلفة.

إن دراسة المؤسسات التمويلية تساعد على فهم كيفية تدفق الأموال داخل الاقتصاد، وآليات خلق الائتمان، ودورها في تحقيق التوازن بين عرض الأموال والطلب عليها، إضافة إلى مساهمتها في دعم السياسات الاقتصادية والتنموية للدول.





مفهوم السياسة التمويلية

السياسة التمويلية هي الإطار العام الذي تعتمد عليه المؤسسة في تحديد مصادر الأموال اللازمة لنشاطها وكيفية استخدامها، بحيث تختار بين التمويل الذاتي (من أرباح واحتياطات) والتمويل الخارجي (مثل القروض أو إصدار الأسهم والسندات) بما يحقق التوازن بين التكلفة والمخاطرة والسيولة والسيطرة

تعريف السياسة التمويلية

يمكن تعريف سياسة تمويل المؤسسة كما يلي

(1) تعرف سياسة التمويل: الخطوات التي يتم إتباعها من طرف متخذ قرار التمويل في المؤسسة، وذلك من أجل الاختيار الأمثل لطريقة محددة من أجل تمويل نشاطات المؤسسة، حيث يجب أن تكون هذه الطريقة متناسبة مع وضعية المؤسسة المالية وذلك من أجل تحقيق أهداف المؤسسة المحددة بواسطة استراتيجيتها المالية

(2) سياسة التمويل هي: عملية تتعلق باختيار نوع الهيكل المالي الذي ترغب المؤسسة في تحقيقه، من خلال عملية المفاضلة بين العديد من مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة، وذلك من أجل تعظيم قيمة المؤسسة، وذلك من خلال اختيار الهيكل الذي يشكل أدنى تكلفة مالية ممكنة وأعظم مردودية .



تعريف السياسة التمويلية

(3) سياسة التمويل هي: اختيار طريقة للتمويل تتميز بتقليل المخاطر وتعظيم المردودية المرتبطة بنشاط تمويل المؤسسة، فقرار التمويل يصاحبه العديد من المخاطر المرتبطة بكل نوع من مصادر التمويل المتاحة ولذلك تعمل سياسة التمويل على اختيار مصدر التمويل الذي يقلل المخاطر المتوقعة لأقل درجة ممكنة، وفي نفس الوقت زيادة مردودية مصادر التمويل لأقصى درجة ممكنة تفوق تكلفة ومخاطر هذه المصادر ...

من التعاريف السابقة يمكننا تعريف سياسة التمويل بأنها: القرار المتعلق بنوع التمويل الذي سوف تعتمد المؤسسة، من أجل تمويل نشاطها الاستثماري والاستغلالي المحددان في استراتيجية المؤسسة، وذلك بعد تحديد متخلف أنواع التمويل المتاحة والممكنة، والعمل على المفاضلة بين هذه المصادر وذلك باستعمال العديد من المعايير أخذا بعين الاعتبار الشروط التي يفرضها محيط المؤسسة ووضع المؤسسة الداخلي، حيث يجب أن يحقق قرار التمويل هدف المؤسسة المتمثل في تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة من خلال التخفيض من التكلفة وتعظيم المردودية التقليل من المخاطر .

إن السياسة التمويلية تتحدد بناءً على توجهات السياسة العامة التي تركز على مخطط استراتيجي بعيد المدى حيث تعتبر السياسة التمويلية إحدى التكتيكات الأساسية لتنفيذ الإستراتيجية المالية، فكلما كانت قرارات السياسة التمويلية ملائمة وجيدة ومتماشية مع متطلبات المحيط المالي ووضعية المؤسسة الداخلية كلما مكن ذلك من تحقيق أهداف المؤسسة بشكل جيد والتقليل من درجة المخاطر التي يمكن أن تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة.



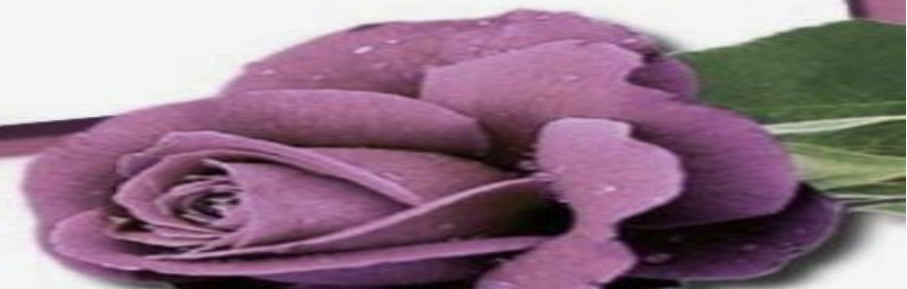
عرف سياسة التمويل ثم بين ما هو النشاط الاستثماري والاستغلالي المحددان في استراتيجية المؤسسة ؟

الخلاصة

السياسة التمويلية تلعب دورًا أساسيًا في الاقتصاد من خلال تجميع الموارد المالية، تحقيق الاستقرار، توفير السيولة، وتمويل الاستثمارات. وهناك عدة تعريفات لها لأنه القرار المتعلق بنوع التمويل الذي سوف تعتمد المؤسسة من أجل تمويل نشاطاتها المختلفة

تسهم هذه المؤسسات في دعم الاقتصاد عبر تقديم الخدمات المالية وتنظيم الأسواق، مما يعزز النمو والاستقرار المالي.

طلبتى الأعزاء شكرا لإصغائكم
ومشاركتكم





وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المثنى
كلية الإدارة والاقتصاد

المحاضرة الثانية

اهداف السياسة التمويلية

المرحلة الثالثة

قسم العلوم المالية المصرفية

المادة: تمويل شركات 1
اعداد : مديس مساعد
لمى عباس جبر الخفاجي

المقدمة

إن أهداف السياسة التمويلية تكون مندمجة في أهداف الاستراتيجية المالية والتي تعمل بالتنسيق مع بقية الأهداف الإستراتيجية لبقية الوظائف والتي تتكامل فيما بينها لتحقيق أهداف الإستراتيجية العامة للمؤسسة ككل، ومن أهم أهداف السياسة التمويلية يمكن أن نجد:





الأهداف التعليمية

الهدف العام: تمكين الطالب من معرفة اهداف السياسة التمويلية وتنسيقها مع بقية الأهداف الاستراتيجية .

الاهداف السلوكية الخاصة: - في نهاية المحاضرة سيكون الطالب قادرا على

- 1 - يعرف اهداف السياسة التمويلية .
- 2 - يوضح الفرق بين السياسة المالية والسياسة التمويلية .
- 3 - يميز محددات السياسة التمويلية

ثانيا / أهداف السياسة التمويلية

1) تمويل الاستثمارات ودورة الاستغلال: تولد كل من دورتي الاستغلال والاستثمار تسديدات (مشتريات مواد دفع أجور، شراء آلات ... الخ) و مداخيل (مبيعات منتجات)، ولكن تلك المداخيل لا تكفي لتمويل كل احتياجات دورتي الاستغلال والاستثمار، مما يؤدي إلى البحث عن مصادر للتمويل سواء من طرف الخواص (المساهمين)، البنوك (في شكل قروض) الدولة أو المصالح العمومية (في شكل إعانات)، وهذا هو الدور الأساسي لسياسة التمويل، إضافة إلى البحث عن كيفية تسديد تلك المصادر.

ثانيا / أهداف السياسة التمويلية

(2) ضمان مستوى من السيولة: من أجل عدم الوقوع في مخاطر التوقف عن الدفع فإن سياسة التمويل يجب أن تحافظ على مستوى معين من السيولة، وذلك من أجل مواجهة الالتزامات المالية للمؤسسة فحالة التوقف عن الدفع قد تكلف المؤسسة وتؤدي إلى إفلاسها بالإضافة إلى زيادة التكاليف خاصة اتجاه الدائنين في حالة التأخر عن مواعيد الاستحقاق من خلال غرامات التأخير وبالتالي إضعاف تنافسية المؤسسة من خلال ارتفاع التكاليف والتأثير على قدرة التمويل الذاتي والنمو.

ثانيا / أهداف السياسة التمويلية

3- تعظيم المردودية: تسعى السياسة التمويلية إلى الحصول على مصادر التمويل والتي يتم المزج فيما بينها حيث يوجه هذا المزيج للحصول على استثمارات ذات مردودية كبيرة، وفي نفس تخفيض تكلفة التمويل التي يجب أن تقل عن المردودية المحققة من الاستثمارات التي تم حيازتها بواسطة سياسة التمويل، لأنه حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق الأمان والحد من المخاطر المالية يجب تحقيق معدل عائد على الأموال المستثمرة في الاستثمارات يفوق التكلفة التي تدفع للمولين وإلا وقعت المؤسسة في دائرة العجز المالي يجب أن تقل عن المردودية المحققة من الاستثمارات التي تم حيازتها بواسطة سياسة التمويل، لأنه حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق الأمان والحد من المخاطر المالية يجب تحقيق معدل عائد على الأموال المستثمرة في الاستثمارات يفوق التكلفة التي تدفع للمولين وإلا وقعت المؤسسة في دائرة العجز المالي.

ثانيا / أهداف السياسة التمويلية

4) محاولة زيادة حجم المؤسسة واكتسابها قوة وتحقيق نمو : لا يقدر حجم المؤسسة من الناحية المالية برقم الأعمال أو القيمة المضافة المحققة أو بحجم الاستثمارات، بل بالمجموع العام لهذه العناصر الذي يمثل قيمة المؤسسة ككل، لكن يختلف هذا التقييم بين مسيري المؤسسة والمساهمين :

أ - بالنسبة للمساهمين: يجب أن تحقق المؤسسة حجما معيناً لكي تكون للمؤسسة مردودية، بحيث يشكل (حجمها) شرطاً لبقائها، وعليه فهو مهم، سواء امتلكوا معظم أو جزء فقط من أسهم المؤسسة، لأنها تمثل دليلاً على استقرار مداخيلهم وذمتهم، ولذلك فهم يعمدون إلى تعظيم حجم المؤسسة ومحاولة تحقيق نمو خارجي و تنويعه للتقليل من خطره، إن معيار القوة في اقتصاديات المديونية هو حجم الأصول الصافية للمؤسسة، بينما في اقتصاديات الأسواق المالية فهو ليس القيمة المحاسبية بل القيمة السوقية أي رسملة المؤسسة في البورصة.

ب - بالنسبة للمسير : كلما كان النقل المالي للمؤسسة أكبر كلما :

- سهل للمسير تحقيق معدل المردودية المرغوب من المساهمين.

- ابتعاد المؤسسة عن ضرورة اللجوء إلى زيادة رأس المال وبالتالي ضمان احتفاظ المسير بمكانته.

ثانيا / أهداف السياسة التمويلية

5) التأقلم مع المحيط المالي: يفرض المحيط المالي على المؤسسة مجموعة من القيود والتهديدات كما يمكن أن يتيح مجموعة من الفرص، ولذلك لابد على سياسة التمويل أن تأخذ بعين الاعتبار مكونات المحيط المالي وهو ما يسمح للمؤسسة بالتأقلم مع مكونات هذا المحيط، وذلك من خلال التشخيص الجيد لمحيط المؤسسة المالي ومكوناته المختلفة، وهو ما يتيح للمؤسسة استغلال الفرص المتاحة وتجاوز التهديدات الممكنة.

ثالثا / السياسة المالية والسياسة التمويلية

تختلف السياسة المالية عن السياسة التمويلية، فالسياسة المالية هي: تلك القرارات التي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، وذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية المالية والإمكانات المالية المتوفرة للمؤسسة ، و لا يتحقق ذلك إلا بواسطة قرارات مالية تهدف إلى إيجاد التوليفة المثلى من القرارات المختارة والمحددة في إطار السياسة العامة، أما السياسة التمويلية فهي تلك القرارات التي تهدف إلى اختيار طريقة معينة لتمويل نشاط المؤسسة، ويمكن تحديد الفرق بين السياسة المالية والسياسة التمويلية في الجدول التالي:

المعايير	السياسة المالية	السياسة التمويلية
الهدف	تخصيص الموارد المالية	اختيار الموارد المالية
الشمولية	شاملة للتمويل والاستثمار	التمويل فقط
المتغيرات	المردودية ، الاستقلالية ، النمو	التكلفة ، المردودية، المخاطر
المدى	طويل ومتوسط الاجل	طويل، متوسط ، وقصير الاجل
طبيعة القرارات	قرارات مالية واستثمارية	قرارات مالية

إن الرهان الأساسي للسياسة المالية هو تمويل الاحتياجات على المدى المتوسط والطويل، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تحقيق نتائج عالية والتحكم الكبير في التوازن المالي على مستوى الخزينة، فالسياسة المالية في أشمل من السياسة التمويلية لأن السياسة التمويلية تعتبر جزء من السياسة المالية الكلية، لأن السياسة المالية تشمل اختيار الموارد المالية واستثمار هذه الموارد بينما السياسة التمويلية تشمل فقط مختلف المراحل المتعلقة باختيار والمفاضلة بين مختلف مصادر التمويل المتاحة.

إن متغيرات السياسة المالية والتمويلية هي تلك العناصر الأساسية الواجب أخذها في الحسبان عن اتخاذ

أي قرار يمس الحياة المالية للمؤسسة إلا أن هذه المتغيرات مرتبطة بمجموعة من القيود والتحديات من أهمها:

1) عدم إمكانية اللجوء المطلق إلى الاستدانة بسبب المخاطر المالية من جهة ومنطق الهيكل المالي الذي يأخذ في الحسبان الاستقلالية المالية وتكاليف الاستدانة.

2) تمويل النمو يؤدي إلى تزايد اللجوء إلى الاستدانة وهو ما يؤدي إلى مخاطر تركيبة رأس المال.

3) اللجوء إلى الاستدانة يخضع لقيد تحسين المردودية بواسطة أثر الرافعة المالية.

4) توزيع أرباح السهم المكافأة التمويل الذاتي يساهم في تعزيز الاموال الخاصة وهو ما يؤدي إلى تحسن قدرة اللجوء إلى الاستدانة.

هذه القيود تندمج مع مختلف الاهداف المالية لإيجاد البديل الأمثل للسياستين وتحقيق الاهداف المسطرة ،وهذا لا يعني تحقيق جميع الأهداف بل في إطار مجموعة من الأهداف مرتبة حسب درجة أولوية تحددتها السياستين.

نشاط فردي

وضح الفرق بين السياسة المالية والسياسة التمويلية ؟

رابعاً / محددات السياسة التمويلية

1) التكلفة: تكلفة الأموال هي: العائد الأدنى المتوقع من طرف المؤسسة مقابل حصولها على أموال الغير وهي تمثل تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة لمقدمي الأموال وهي تمثل تكلفة التخلي عن أموال في الحاضر مقابل المخاطرة بالحصول على أرباح إضافية في المستقبل تؤثر تكلفة الأموال على السياسة التمويلية وذلك على اعتبار أنها من أهم العناصر التي تركز عليها القرارات المالية، وذلك على اعتبار أن تكلفة التمويل في العائد الأدنى للعائد المقبول على الاستثمار فالاستثمار الذي لا يولد عائد يعادل على الأقل تكلفة الأموال ينبغي رفضه، إذ أن قبوله من شأنه أن يؤثر سلباً على ثروة المساهمين وهو ما يؤدي لانخفاض القيمة السوقية للأسهم.

هذا بالإضافة إلى أن تكلفة الأموال تتوقف على نوع المزيج الذي يتكون منه الهيكل المالي ونسبة كل عنصر فيه فكلما انخفضت تكلفة الأموال كلما كان ذلك إيجابيا على قيمة المؤسسة ومن هنا فإن تأثير تكلفة الأموال على مصادر التمويل يعتبر من ضروريات السياسة التمويلية.

ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أن استخدام تكلفة الأموال لغرض تحديد السياسة التمويلية يقتضي توافر ثلاث شروط أساسية:

- أن جميع الاقتراحات الاستثمارية على نفس الدرجة من المخاطر.

- تتماثل من ناحية الخصائص.

- أن تنفيذ أي من الاقتراحات المعروضة لن يغير من مستوى مخاطر عمليات المؤسسة ككل .

2) المخاطرة المالية: المخاطرة تنتج من الاستدانة وبالتالي فالخطر المالي مرتبط بالهيكل المالي للمؤسسة وهو يعبر عن خطر تناقص أرباح أصحاب الأموال الخاصة نتيجة لاستعمال القروض في هيكل خصوم المؤسسة، فقرر الاستثمار يحدد الخطر الأساسي للنشاط الاقتصادي للمؤسسة بنما قرار التمويل يحدد الخطر المالي.

إن علاقات التفضيل ما بين الخطر والمردود للأفراد تختلف من فرد لآخر إن علاقة التفضيل هذه تؤثر في تحديد سياسات التمويل في المؤسسة فإذا كانت إدارة الشركة تتجنب الخطر بدرجات عالية فإنها تلجأ للتمويل بالاقتراض إلا ضمن حدود ضيقة أما إذا كانت إدارة المؤسسة تتجنب الخطر بدرجات أقل فإنها ستكون على استعداد للتمويل بالدين بنسب أعلى سعياً وراء تعظيم الأرباح.

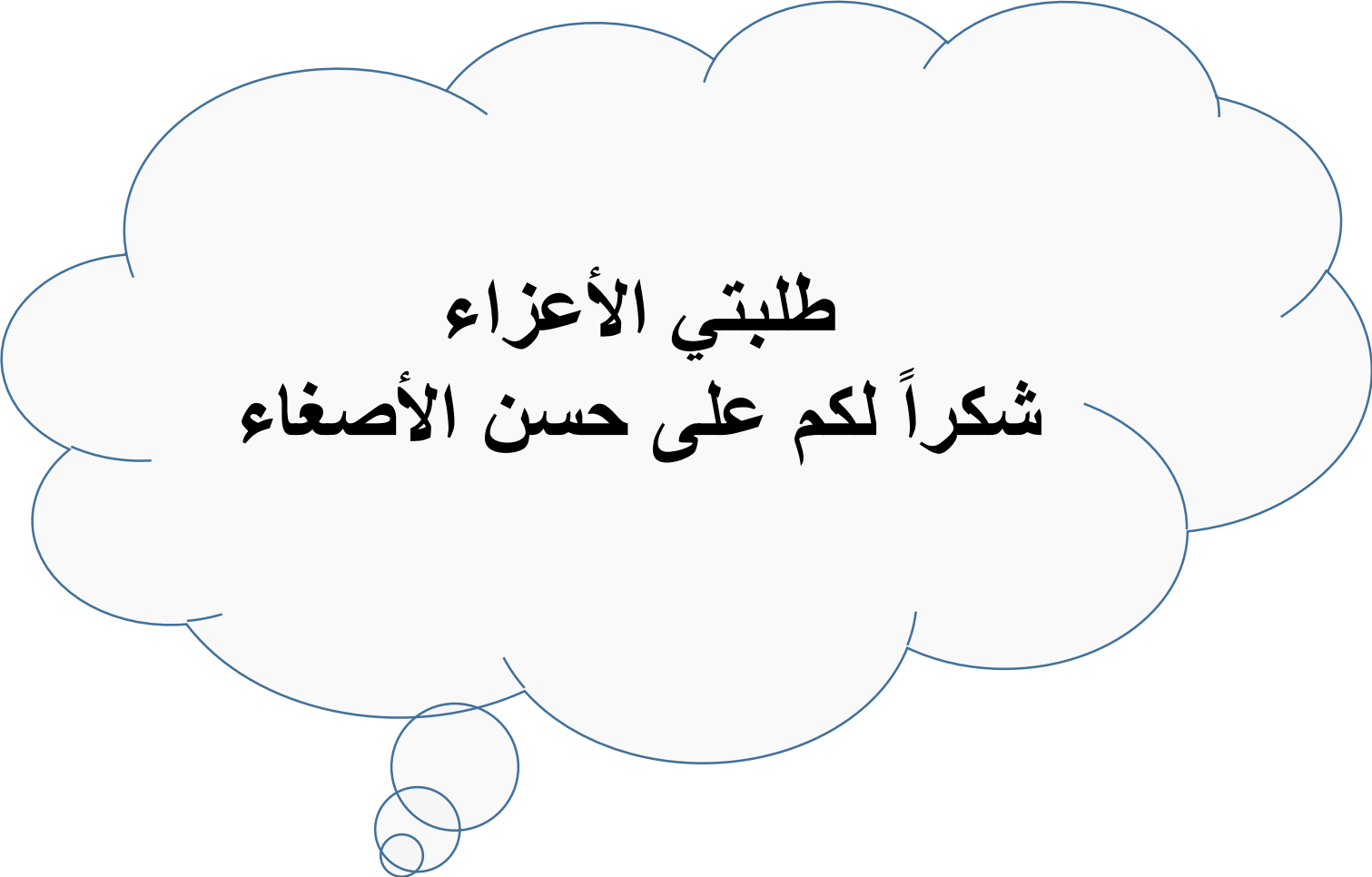
كذلك موقف المؤسسات التمويلية تجاه تزايد الخطر المالي للمؤسسة يعد من أهم العوامل المحددة لسياسة التمويل فقدرة المؤسسة على الاقتراض بشروط مناسبة تعتمد في الأساس على نسبة الدين في الهيكل العالي للمؤسسة.

3) المردودية: وهي تمثل النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من نتيجة صافية، وهي تمثل نسبة هامة في التسيير المالي، لأن الهدف هر تعظيم حقوق المساهمين وبالتالي كلما ارتفعت هذه النسبة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة .

تعتبر المردودية من أهم العوامل المحددة لسياسة التمويل في المؤسسة، وذلك لأنه تعتبر من أهم العوامل المحددة لقبول الاستثمار وقبول مصدر التمويل، بحيث يجب أن تفوق المردودية تكلفة الأموال ويجب أن تغطي المخاطرة المالية كذلك من اجل قبول الاستثمار واقتراح سياسة تمويلية مناسبة لتمويل هذا الاستثمار، لأنه إذا لم تكن المردودية أكبر من تكلفة التمويل و لم تمكن من تغطية المخاطرة المالية سيكون له الأثر السلبي على انخفاض الأرباح وبالتالي انخفاض قيمة السهم والقيمة السوقية للمؤسسة، وبالتالي فإن سياسة التمويل يجب أن تراعي هذا الجانب وتحاول الحصول على مصادر التمويل التي يمكن توظيفها وتحقيق مردودية كبيرة.

الخلاصة

تعرفنا في هذه المحاضرة اهداف السياسة التمويلية التي تهدف الى تمويل الاستثمار ودورة الاستغلال وضمان مستوى من السيولة وتعظيم المردودية والفرق بين السياسة المالية والسياسة التمويلية ومحددات السياسة التمويلية المتضمنة التكلفة والمخاطره والمردودية.



طلبتي الأعزاء
شكراً لكم على حسن الأصغاء



وزارة التعليم العالي والبحث
العلمي
جامعة المثنى
كلية الإدارة والاقتصاد

المحاضرة الثالثة

عنوان المحاضرة نشاط تمويل المؤسسة
المرحلة الثالثة
قسم العلوم المالية والمصرفية

المادة/ تمويل شركات

1

اعداد : مدس مساعد
لمى عباس جبر الخفاجي

عصف ذهني

برئيك ما هي الأنشطة التمويلية التي تساعد المؤسسة على مواجهه الازمات والظروف الطارئه؟



الأهداف

الهدف العام:
اكتساب الطالب من معرفة نشاط تمويل المؤسسة.

الاهداف السلوكية الخاصة:
في نهاية المحاضرة سيكون الطالب قادرا على:-

1- مفهوم تمويل المؤسسة.

2- تعريف تمويل المؤسسة.

3- يحدد هدف التمويل في المؤسسة.

4- يبين مبادئ التمويل.



مقدمة

يكتسب نشاط تمويل في المؤسسة أهمية بالغة لما له من دور في تغطية مختلف احتياجات المؤسسة الاستثمارية والاستغلالية بما يضمن تحقيق أهدافها، كما يسمح لها بمواجهة الظروف الطارئة وتجاوزها بأقل الأضرار الممكنة.

مفهوم تمويل المؤسسة

أولاً: **المؤسسة من المنظور المالي:** إن أي مؤسسة اقتصادية مهما كان حجمها أو نشاطها تسعى لتحقيق الربح، ولتحقيق هذا الهدف الأساسي وجب حيازة الاستثمارات المنتجة ومن أجل الحصول على وسائل النشاط لابد من توفر عنصر ضروري والمتمثل في عنصر التمويل، ومن هنا تظهر أهمية نشاط التمويل في المؤسسة فهو يسعى إلى تغطية احتياجات المؤسسة الضرورية لاستمرارها في النشاط دون أي مشاكل فحدوث أي مشكل في نشاط التمويل سيؤدي حتماً في حدوث مشاكل وعوائق على نشاط المؤسسة.

فنشاط المؤسسة الاقتصادية من المنظور المالي يمكن تلخيصه في ثلاث مراحل كما يلي:

1- الاستثمار: أي أن المؤسسة تحاول استثمار الموارد المالية المتاحة في حيازة الاستثمارات التي تكون مردوديتها أكبر من تكلفة الحصول على هذه الاستثمارات وذلك من خلال تحديد المعدل الأدنى الواجب تحقيقه على هذا الاستثمار وبالتالي يجب التحديد وبدقة تكلفة مصدر التمويل الذي سوف يوظف من أجل حيازة الاستثمار المعني.

2- التمويل:

بعد اختيار الاستثمار الملائم الذي سوف تقوم المؤسسة بحيازته، يجب تحديد المزيج التمويلي المناسب الذي سوف يقوم بتغطية احتياجات الاستثمار في المؤسسة ويجب أن تكون عملية اختيار مصادر التمويل دقيقة وقائمة على معايير واضحة بما يسمح للمؤسسة تعظيم الاستفادة من الاستثمار المعني حيث يجب أن يفوق معدل مردودية الاستثمار معدل تكلفة الحصول على مصادر التمويل.

3- التصرف في العائد:

إن الهدف الأساسي من استثمار الموارد المالية هو تحقيق النتائج الإيجابية، وإلا ما هي الفائدة من استثمار هذه الأموال وفي هذه المرحلة فإن مقدمي الأموال يجب أن يحصلوا على مقابل توظيفهم لأموالهم في المؤسسة، حيث وبعد تسديد مستحقات الدائنين (القروض) يبقى أمام المؤسسة سياستين من أجل التصرف في العائد: سياسة توزيع الأرباح أو سياسة احتجاز الأرباح من أجل إعادة تمويل نشاطها والرفع منه وتتحكم العديد من العوامل الداخلية والخارجية في سياسات توزيع الأرباح.

ثانيا: تعريف تمويل المؤسسة:

يكتسب نشاط التمويل في المؤسسة أهمية كبرى ويعتبر من بين العناصر المتحكمة في نشاط المؤسسة ومحدد من محددات التوجهات الاستراتيجية، فكثيرا ما تتحكم القيود التمويلية في الخيار الاستراتيجي للمؤسسة ولذلك قد يسبق التشخيص المالي التشخيص الاستراتيجي في العديد من الحالات .
خاصة عندما تعاني المؤسسة من صعوبات مالية وخاصة صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة لتنفيذ الخيار الاستراتيجي لها، ويمكن تعرف نشاط التمويل في المؤسسة كما يلي:

التمويل هو:

" البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقييم تلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المؤسسة المالية "

كما يمكن تعريف التمويل بأنه: " تلك المجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة، وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة والأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة "

ما سبق يمكن القول إن نشاط تمويل المؤسسة هو نشاط حيوي واستراتيجي يساهم في بناء الإستراتيجية المالية والاستراتيجية العامة للمؤسسة، حيث يسعى إلى البحث عن مصادر التمويل اللازمة والحصول عليها وقبل ذلك القيام بعملية المفاضلة بين مصادر التمويل المتاحة من خلال العديد من المعايير، وتوظيف الموارد المالية المتحصل عليها في حيازة مختلف أنواع الاستثمارات ذات المردودية المرتفعة بما يضمن للمؤسسة تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وتتفق معظم تعاريف التمويل على:

- البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال.
- تقييم البدائل المتوفرة.
- اختيار البديل الأمثل على أساس العائد، التكلفة، المخاطرة...الخ.
- التنفيذ والمتابعة.

هدف التمويل في المؤسسة

يوجد رأيين حول الهدف الاساسي لنشاط تمويل المؤسسة:

- * الرأي الأول يرى أن هدف التمويل يتمثل في تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، وهذا الهدف يجب أن يكون مرتبطاً بالنشاطات الثلاثة الأساسية للمؤسسة المتمثلة في الاستثمار، التمويل، التصرف في العائد المحقق!
- أما الرأي الثاني فيعتبر أن الهدف الأساسي لنشاط التمويل يتمثل في تعظيم الثروة للمساهمين والحصول على أكبر عائد ممكن من أجل إرضاء المساهمين في المؤسسة وذلك من خلال توزيع العوائد على الأسهم، مع الأخذ في الاعتبار العلاقة المتمثلة: المردودية - المخاطرة، حيث قد يفضل البعض استثمار أموالهم في استثمارات ذات مردودية مرتفعة ولكن في نفس الوقت تكون درجة المخاطرة كبيرة أما البعض الآخر يفضل استثمار أمواله في استثمارات ذات مردودية منخفضة ذات المخاطرة المنخفضة.

ويعتبر هذا الهدف أوسع وأشمل من تعظيم قيمة

١. المؤسسة وذلك نظرا للأسباب التالية:

سعر السهم هو الوسيلة الأكثر سهولة من أجل تقييم أداء وكفاءة المؤسسات التي تلجأ إلى الادخار العمومي

(طرح الأسهم للجمهور للاكتتاب).

يعتبر سعر السهم هو المقياس لثروة المساهمين في المؤسسة لأن المساهم بإمكانه بيع السهم الذي بحوزته ويتحصل على مقابل هذا السهم.

إن هذين الهدفين هما وجهين لعملة واحدة وذلك نظرا لأن تعظيم ثروة المساهمين سوف ينتج عنه تعظيم قيمة المؤسسة، فقيمة المؤسسة هي القيمة السوقية للمؤسسة أي ما تساويه هذه المؤسسة عند بيعها في السوق وهي تساوي إلى القيمة السوقية لمجموع أصولها وبالتالي: **القيمة السوقية**

للمؤسسة = مجموع القيمة السوقية للأصول = مجموع القيمة السوقية للخصوم

مجموع القيمة السوقية للخصوم = القيمة السوقية للأموال الخاصة + الديون

= القيمة السوقية للأسهم + الديون

ولدينا القيمة السوقية للأسهم = العوائد الموزعة/عدد الأسهم.

وبالتالي فإن تعظيم القيمة السوقية للأسهم يتم من خلال تعظيم العوائد الموزعة على الأسهم،
وبالتالي فإن تعظيم قيمة الأسهم من خلال تعظيم العوائد الموزعة سيترتب عليه تعظيم القيمة
السوقية للخصوم وهو ما يعني تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة
فتمويل المؤسسة يهتم بكل القرارات ذات الطابع المالي في المؤسسة: القرارات
الإستراتيجية، قرارات التسويق، الموارد البشرية... إلخ، وكل هذه القرارات تصب في تحقيق
هدف واحد المتمثل في تعظيم قيمة المؤسسة.

نشاط جماعي

عرف التمويل واذكر مراحل نشاط المؤسسة الاقتصادية من المنظور المالي ؟



ومن أجل تحقيق هذا الهدف لابد من احترام المبادئ الأساسية الثلاثة:

1-الاستثمار : حيث يجب استثمار المواد المالية في الاستثمارات ذات العائد الأدنى الواجب تحقيقه من خلل المزيج التمويلي الذي بواسطته سوف يتم تمويل هذا الاستثمار .

2-التمويل: حيث يجب على المؤسسة اختيار المزيج التمويلي المناسب من الأموال الخاصة والقروض الذي سوف يسمح بتعظيم قيمة المؤسسة.

3-توزيع العائد: ففي حالة عدم رغبة المؤسسة في إعادة استثمار الأرباح المحققة في حيازة استثمارات ذات المردودية المرتفعة فإن يجب عليها توزيع هذه العوائد على حملة الأسهم.

رابعاً؛ مبادئ التمويل:

يقوم نشاط التمويل في المؤسسة على مجموعة من المبادئ التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند القيام بهذا النشاط ومن أهم هذه المبادئ نجد:

- 1- **الاستحقاق:** يعنى أن الأموال المتحصل عليها لها تاريخ استحقاق معين يجب تسديدها فيه عقد بلوغ تاريخ الاستحقاق، وحتى بالنسبة للأموال الخاصة في المؤسسات الفردية التي لا يكون فيها عدد المساهمين كبيراً. الحق في الدخل: يعني أن مصادر التمويل لها الأولوية في الحصول على جزء من النتائج التي تحققها المؤسسة، حيث الأولوية لأصحاب الديون ثم أصحاب الأموال الخاصة:
- 2- **الحق في الأصول:** في حالة عجز المؤسسة عن تسديد التزاماتها اتجاه مصادر التمويل فإنه لهذه المصادر الحق في الحصول على مقابل التنازل عن هذه الحصول حسب الأولوية.
- 3- **الملاءمة:** أن تنوع مصادر التمويل وتعددتها يعطى للمؤسسة فرصة من أجل اختيار مصدر التمويل الملائم الذي يناسب المؤسسة من حيث التوقيت والشروط والحجم.
- 4- **ضرورة الموازنة بين المخاطرة والعائد:** حيث لا يجب السعي إلى المبادرة بمخاطر مالية جديدة ما لم يكن هنالك عائد إضافي متوقع من هذه العملية

5- **الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود:** من المبادئ الأساسية للتمويل أن النقود لها قيمة زمنية مصاحبة لها، فالدينار الذي يمكن الحصول عليه الآن أعلى قيمة من نفس الدينار الذي يمكن الحصول عليه العام القادم، ولذلك القاعدة تنص على أنه من الأفضل السعي للحصول على الأموال مبكراً كلما كان ذلك ممكناً

6- **كفاءة أسواق رأس المال:** بما أن هدف التمويل هو تعظيم ثروة الملاك أو حملة الأسهم حيث لا يمكن قياس هذه الثروة إلا من خلال كفاءة الأسواق المالية والسوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه قيم الأصول والسندات في أي لحظة مقدار المعلومات المتاحة لدى الجمهور.

7- **الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الضريبية:** عند اتخاذ أي قرار تمويلي يجب على المسير المالي أخذ بعين الاعتبار تأثيرات الضريبة على هذا القرار ومعنى ذلك أن جميع التدفقات النقدية يجب أن تحسب بعد خصم الضرائب:

شُكْرًا لِحَسَنِ

الْأَصْغَاءِ



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المثنى
كلية الإدارة والاقتصاد

المحاضرة الرابعة

عنوان المحاضرة احتياجات التمويل في المؤسسة
المرحلة الثالثة
قسم العلوم المالية والمصرفية

المادة/ تمويل شركات 1
اعداد : مدس مساعد
لمى عباس جبر الخفاجي

عصف ذهني

كيف يمكن للمؤسسة تحديد احتياجاتها التمويلية بين دوره الاستثمار (طويله الاجل) والاستغلال (قصيره الاجل) ؟



المقدمة

احتياجات التمويل في المؤسسة

إن احتياج التمويل في المؤسسة ينقسم إلى قسمين تمويل الاستثمار (دورة الاستثمار) وتمويل الاستغلال (دورة الاستغلال)، وهما يمثلان النشاط العادي للمؤسسة، كما قد تأتي ظروف غير عادية واستثنائية تفرض على المؤسسة اللجوء إلى زيادة الحاجة في التمويل.

الأهداف التعليمية

الهدف العام:

اكتساب الطالب المعرفة في احتياجات التمويل في المؤسسة واهميتها.

الاهداف السلوكية الخاصة:

في نهاية المحاضرة سيكون الطالب قادرا على:-

1- يعرف تمويل النشاط العادي للمؤسسة (دورة الاستثمار).

2- يوضح دوره الاستغلال .

3- يحدد التمويل النشاط الاستثنائي.



أولاً: تمويل النشاط العادي للمؤسسة: وينقسم إلى قسمين:

تمويل دورة الاستثمار وتمويل دورة الاستغلال كما يلي:

أ- دورة الاستثمار: يعرف الاستثمار بأنه: تعبئة رأس المال على شكل حيازة وسائل إنتاج متنوعة (أراضي، مباني، تجهيزات إنتاج) تكون مدتها طويلة على أمل استرجاع رأس المال بواسطة التدفقات المالية التي تنتجها وسائل الإنتاج المحازة، من خلال إنتاج سلع أو خدمات على عدة دورات إنتاجية".

وتعرف دورة الاستثمار بأنها: التخلي عن نقود متوفرة حاليا على أمل زيادتها في المستقبل أو بتعبير آخر تحويل طبيعة الملكية النقدية للأموال إلى ملكية أصول من طبيعة متميزة مخصصة لاستعمالها في عدة دورات إنتاج، تتمثل هذه الأصول المتميزة في الاستثمارات المادية (الأراضي والمباني والآلات الخ) وهي أصول ثابتة ثم حيازتها، إقامتها وتركيبها، ضبطها ثم تشغيلها، وذلك لأجل استعمالها في دورة الاستغلال لعدة سنوات ليتم في نهاية حياتها التنازل عنها أو التخلي عنها .

وبالتالي تخص دورة الاستثمار اقتناء واستعمال الأصول الثابتة التي تشمل وسائل العمل للمؤسسة الآلات، الشاحنات ... الخ)، فهي دورة طويلة الأجل (تدوم عدة سنوات)، تبدأ دورة الاستثمار عند إنشاء المؤسسة، باقتناء الوسائل الضرورية لنشاطها من محلات وأراضي ... الخ و تزداد (تنمو) مع نمو المؤسسة بإعادة استثمار الاهتلاكات المجمعة وتحسين الطاقة الإنتاجية، وتنتهي بتصفية المؤسسة سواء بالإفلاس أو تغيير النشاط أو الامتصاص، وهي قرارات استثنائية غير متكررة مرتبطة بإستراتيجية المؤسسة ينتج عنها عدة تدفقات دورية .

إن دورة الاستثمار تبدأ بحيازة أو إنجاز أو تجديد استثمار معين ولأنها دورة طويلة الأجل فإن هذا الاستثمار سوف يتم استغلاله على عدة سنوات (دورات استغلال)، بحيث تنتج كل دورة تدفقا نقديا ومع تراكم التدفقات النقدية فإنه سوف يتم تعويض هذا الاستثمار من خلال تراكم الاهتلاكات، التي بواسطتها سوف يتم تجديد هذا الاستثمار كما يمكنها التنازل عن هذا الاستثمار في حالة عدم اهتلاكه كليا وحيازة استثمار آخر ليتم استغلاله لعدة سنوات أخرى وهكذا.

ب - دورة الاستغلال: ويطلق عليها كذلك دورة الإنتاج وهي دورة قصيرة الأجل لا تتجاوز في الغالب السنة المالية الواحدة وتعرف بأنها: هي عملية التبادل والإنتاج والتي تضمن سير عمل المؤسسة و تشغيل الرأس المال الإنتاجي الذي تم حيازته بواسطة دورة الاستثمار .

وأول مرحلة في هذه الدورة هي شراء المواد الأولية ليتم تخزينها وترتيبها ثم تجميعه وتحويلها إلى منتجات نهائية باستعمال الآلات، ومشاركة العمال والتقنية بعد ذلك يتم تخزين هذه المواد المنتجة ليتم بيعها كأجر مرحلة من هذه الدورة، حيث تبدأ دورة الاستغلال بالإنفاق النقدي وتنتهي بالتحصيل النقدي.

مميزات دورة الاستغلال

كما يلي:

- 1-العديد من العمليات ذات الطابع المادي (physiqu شراء، تخزين، بيع إلخ).
- 2-العديد من العمليات ذات الطابع النقدي: تسديد، تحصيل
- 3-العديد من عمليات التخزين الوسيطة : تخزين المواد الأولية، تخزين المنتجات النصف مصنعة، تخزين المنتجات التامة.
- 4-الارتباط بين التدفقات المادية والنقدية الخاصة بالإنفاق والتحصيل.
- 5-التجديد الدوري للعمليات حسب مخططات المؤسسة وطبيعة منتجاتها وعملياتها الإنتاجية.
- 6-قد يحدث اختلال في المدة الزمنية بين التدفقات المادية والنقدية مما قد يؤدي إلى وجود حاجة للتمويل أي الاحتياج في الرأس المال العامل.
- 7-حدوث خسائر محتملة في حالة عدم التوافق في تنفيذ مخطط التدفقات النقدية ومخطط التدفقات المالية.

تختلف مدة دورة الاستغلال من مؤسسة إلى أخرى وذلك نظرا لعدة عوامل من أهمها:

طبيعة النشاط الإنتاجي للمؤسسة، مميزات سوق المواد الأولية وسوق البيع، قنوات التوزيع ظروف وحتمية التخزين، شروط الدفع، ونظرا لتمييز دورة الاستغلال بقصر مدتها فإن طبيعة التمويل المخصص لتمويلها سوف يكون تمويل قصير الأجل، ولكن قد لا تتحقق هذه القاعدة حيث تلجأ المؤسسة لتغطية الاحتياجات القصيرة الأجل بمصادر طويلة الأجل باستعمال رأس المال العامل وهو الذي يمثل ذلك الجزء من الأموال الدائمة الفائض عن تغطية الاحتياجات الدائمة والذي يوجه لتمويل دورة الاستغلال تدعيما للتوازن المالي للمؤسسة.

إن دورة الاستغلال تبدأ بشراء المواد الأولية تخزينها، تصنيعها، تخزين المنتجات العامة، ثم بيعها ثم شراء المواد الأولية مرة أخرى وهكذا، حيث قد يتم تمويل الدورة بالموارد المالية الخاصة بالمؤسسة كما قد يتم تمويل الدورة أو جزء منها بالديون من خلال قروض الموردين أو القروض البنكية، حيث في هذه الحالة فإنه وبعد التصنيع وتسويق المنتج يتم س هذه الديون القصيرة الأجل، حيث وفي بعض الحالات قد يصل موعد التسديد دون تحصيل حقوق المؤسسة وهو ما يعن وجود احتياج إلى الرأس المال العامل.

نشاط فردي

عرف دوره الاستثمار و دوره الاستغلال وبماذا تتميز دوره الاستغلال ؟



تمويل النشاط الاستثنائي

قد تواجه المؤسسة ظروفًا معينة واحتياجات خاصة خارجة عن نطاق احتياج التمويل العادي تفرض عليها ضرورة مواجهة هذه الظروف والبحث عن التمويل اللازم لتغطية الاحتياجات التي تنتجها هذه الظروف الخاصة ونذكر من أهمها:

1- استغلال فرص متاحة : حيث قد يتيح المحيط العديد من الفرص المواتية للمؤسسة من أجل استغلالها وزيادة نشاطها ورفع حصتها السوقية كظهور أسواق جديدة، رفع الاحتكار عن قطاع معين مثل قطاع الاتصالات .

2- مواجهة تهديدات محتملة: قد تبرز أمام المؤسسة العديد من التهديدات والمخاطر التي قد تهدد حصتها السوقية أو تهدد وجودها مما يجبرها على انتهاج استراتيجيات مواجهة هذه التهديدات وهو ما يعنى الحاجة للاستثمار وبالتالي التمويل مثل دخول منافسين جدد، نهاية حالة احتكار كانت تتمتع بها المؤسسة، ظهور تكنولوجيات جديدة أو منتجات جديدة.

3- الوصول إلى مرحلة الزوال : حيث أنه من المتعارف عليه أن المنتجات تمر بأربعة مراحل وهي الانطلاق، النمو، النضج، الزوال، فعند وصول المنتج إلى مرحلة الزوال لابد على المؤسسة أن تجدد في هذا المنتج بتطوره وتعديله أو تعويضه بمنتج آخر مما يلزمها بتمويل واستثمار لنشاطات البحث والتطوير أو حيازة تكنولوجيات خارج المؤسسة بما يسمح بتطوير هذا المنتج.

4- الرغبة في تحقيق هيكل مالي معين : قد ترغب المؤسسة في تحقيق هيكل مالي معين يتكون من توليفة (الأموال الخاصة القروض) فقد تفضل المؤسسة زيادة الأموال الخاصة إلى القروض بهدف تحقيق الاستقلالية المالية وبالتالي إمكانية الحصول على قروض جديدة أو زيادة نسبة القروض للاستفادة من درجة الرفع المالي، حيث وأنه في بعض الحالات قد تختل هذه النسبة بين العنصرين نظرا لظروف معينة وبهدف إعادة التوازن إلى الهيكل المالي فإنه سوف يتم اللجوء إلى التمويل بالعنصر المناسب سواء كان أموال خاصة أو قروض.

5- معالجة اختلالات التوازن المالي: ينشأ التوازن المالي الأمثل في المؤسسة عندما تكون الخزينة صفرية أي: الخزينة = رأس المال العامل - الاحتياج في رأس المال العامل
فعندما تكون الخزينة أقل من الصفر فهذا يعنى اختلال التوازن المالي للمؤسسة وهو يعني أن المؤسسة تعاني من ضعف في التمويل وبالتالي فإنها سوف تلجأ إلى زيادة التمويل بمصادر طويلة الأجل من أجل معالجة الاختلال في التوازن المالي .

الخلاصة

في نهاية المحاضرة تعرفنا على احتياجات التمويل في المؤسسة وعرفنا الاستثمار ومميزات دورة الاستغلال اضافة الى تمويل النشاط الاستثنائي الذي يضم استغلال الفرص المتاحة ومواجهة التهديدات المحتملة ومعالجة الاختلالات التوازن المالي والرغبة في تحقيق هيكل مالي معين .

شُكْرًا لِحَسَنِ

الْأَصْغَاءِ



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المثنى
كلية الإدارة والاقتصاد

المحاضرة الخامسة

عنوان المحاضرة :مصادر التمويل
المرحلة الثالثة
قسم العلوم المالية والمصرفية

المادة/ تمويل شركات 1
اعداد : مدس مساعد
لمى عباس جبر الخفاجي

ماذا تعني لك الصورة



الأهداف

الهدف العام:

اكتساب الطالب في معرفة مصادر التمويل واهميتها.

الاهداف السلوكية الخاصة:

في نهاية المحاضرة سيكون الطالب قادرا على:-

1- يعرف الائتمان التجاري .

2-يوضح مبررات استخدام الائتمان التجاري .

3-يحدد اشكال الائتمان التجاري .

أنواع مصادر التمويل

أولاً: الائتمان التجاري Presets Groltt

عبارة عن قيام المنشأة بشراء حاجاتها المختلفة من مواد أولية وغيرها من التجهيزات الإنتاجية من منشأة أخرى بالدين.

وبما أن النشاط التجاري مستمر ودائم فإن هذا النوع من التحويل شائع الاستخدام، وتلجأ له عانة الشركات الصغيرة لأنها لا تستطيع الحصول على تمويل من مصادر أخرى.

وعند قيام الشركات باستخدام الائتمان التجاري فإنه يدخل في دفاتها كحساب دائن ومدين، ويزداد مقدار التمويل الإضافي في حالتين.

أ- إذا ضاعفت الشركة من مشترياتها مع بقاء شرط الائتمان والعوامل الأخرى ثابتة.

ب إذا زاد شرط الائتمان مع بقاء حجم المشتريات والعوامل الأخرى ثابتة .

شروط الائتمان Credit Terms

تحدد شروط الائتمان بأمرين رئيسيين

الأول : فترة التزام المشتري بالدفع

الثاني : الخصم الممنوح للدفع قبل الاستحقاق

وتتوقف فترة الائتمان على العوامل التالية :

1 Seller Circumstances ظروف البائع

كلما كان الوضع المالي للبائع ضعيف كلما طلب من المشتريين الدفع. نقداً، بمعنى يمنح شروط ائتمان قصيرة الأجل.

أما إذا كان الوضع المالي للبائع قوي فإنه يمنح شروط ائتمان طويلة الأجل، فالعلاقة إذن طردية.

2 (ظروف المشتري Buyer Circumstances

كلما كانت الشركة المشتريّة قوية مالياً وتبيع بالتجزئة وبشكل كبير. كلما استطاعت الحصول على فترة ائتمان طويلة من الشركات التي تزودها. بالبضاعة. أما إذا كانت الشركة المشتريّة ضعيفة مالياً وحجم مبيعاتها منخفض ، فإن فترة الائتمان التي ستحصل عليها من الموردين تكون منخفضة. فالعلاقة طردية.

(3) الطبيعة الاقتصادية للسلعة Economic Nature of the Product

تختلف السلع عن بعضها بنواحي كثيرة. ومن هذه الاختلافات سرعة البيع، فبعض السلع تباع خلال فترة قصيرة مثل البقوليات، والحضارة والفواكه الطازجة ... الخ. لذا فإن فترة الائتمان التي تمنحها الشركة البائعة تكون قصيرة.

أما السلع المعمرة مثل المفروشات والمجوهرات .. الخ فإن معدل دوران بيعها يكون بطيء، لذا فإن الشركات البائعة تمنح المشتريين فترة ائتمان طويلة نسبياً. إذن العلاقة طردية .

4) الخصومات النقدية Cash Discounts

الخصم النقدي هو عبارة عن تخفيض في سعر المبيعات إذا تم الدفع خلال فترة زمنية معينة ، إذ يزيد الخصم النقدي كلما قلت فترة الدفع، فالعلاقة عكسية

ويعبر عن الخصم النقدي بالصياغة التالية مثلاً: " 2/10 صافي 30 وهذا يعني انه إذا تم الدفع خلال 10 أيام من تاريخ فاتورة المبيعات، فيمنح المشتري خصم مقداره 2% وإذا لم يستفيد المشتري من الخصم فيجب عليه تسديد مجمل قيمة المبيعات خلال 30 يوم بعد تاريخ الفاتورة.

مزايا الائتمان التجاري بوصفه مصدراً للتمويل

Advantages of Trade Credit : A source of Financing

1) يساعد الشركات التي لا تستطيع الحصول على ائتمان مصرفي أن تحصل على ائتمان تجاري من الشركات البائعة .

وتميل الشركات الكبيرة والقوية مالياً، إلى أن تكون مصدراً للائتمان التجاري في حين تميل الشركات الصغيرة إلى استخدام الائتمان التجاري باعتباره مصدراً للتمويل .

.

(2) يمكن أن يمثل الائتمان التجاري إعانة مالية للشركة المشتريّة أو وسيلة لترويج مبيعات الشركة المانحة للائتمان (Elton & Gruber 1987).

فمثلاً هناك بعض الشركات الصناعية التي تقدم لشركات عمليّة جديدة جميع ما تحتاج إليه من تمويل، لأن هذه الشركات الصناعية تكون بحاجة إلى وكيل للبيع في منطقة معينة لدرجة أنها تعرض على الشركة الجديدة في تلك المنطقة أن تقدم لها قرضاً لتغطية نفقات التشغيل في المراحل الأولى من عمليات الإنتاج.

مبررات استخدام الائتمان التجاري

1) التكلفة: أن المشتري إذا حصل على جميع المخصومات النقدية التي يمنحها له البائع فإنه يكون قد حصل على ائتمان بدون تكاليف .

2) عدم إمكانية الحصول على ائتمان مصرفي: أن المنشآت الصغيرة والحديثة قد لا يمكنها الحصول على ائتمان مصرف

كذلك المنشآت التي لا تستطيع أن تقدم ضمانات. لذا فأنها تلجأ إلى الائتمان التجاري من الموردين الذين هدفهم الرئيسي هو اكتساب العملاء وتسويق بضائعهم.

3) اليسر والسهولة : أن الحصول على الائتمان التجاري اسهل بكثير من الحصول على الائتمان المصرفي ، إذ لا يستلزم الائتمان التجاري إجراءات تقديم الطلبات، ودراسة المركز المالي للعميل وتقديم الضمانات والتي تقوم بها البنوك التجارية حالة اللجوء إليها للحصول على قرض مصرفي.

4) المرونة : يمكن الحصول على الائتمان التجاري وقت الحاجة له، وهذه ميزة يستفيد منها المشتري .

نشاط فردي

عرف الائتمان التجاري ؟ ثم بين مزايا الائتمان التجاري بوصفه مصدر للتمويل ؟



أشكال الائتمان التجاري

للائتمان التجاري عدة أشكال، وسنركز هنا على ثلاثة منها وهي :

1) الحساب الجاري

وهو أكثر أشكال الائتمان التجاري استعمالاً وشيوعاً وفيه يفتح البائع للمشتري حساباً في دفاتره يسجل فيه ثمن ما باعه من بضاعة بالحساب والمبالغ التي سددها أول بأول . ويطلق عليه أيضاً بالحساب المفتوح.

(2) السحب

وهو مطالبة بدفع ثمن البضاعة يوجهه البائع للمشتري . ويستخدم في حالات التصدير. وقد يكون سحباً بالاطلاع أي يستحق بمجرد رؤية المشتري له وقد يكون سحباً زمنياً (الاجل) أي يستحق بعد فترة محددة من تاريخ رؤية المشتري له حيث يكتب المشتري عليه كلمة مقبول (Accepted) ويضع التاريخ والتوقيع ويصبح اسم السحب عند ذلك قبولاً (Acceptance) ويمكن خصه كالكمبيالة تماماً.

3) الكمبيالة

تعرف الكمبيالة بأنها أداة ائتمان تجاري لها قيمة معينة و تاريخ استحقاق معين، ويستطيع حاملها أن يقوم بخصمها قبل موعد الاستحقاق في البنوك التجارية.

والسؤال الآن ، أي شكل من هذه الأشكال يفضل البائعون؟ ولماذا؟

يفضل البائعون الكمبيالات والسحوبات على الحساب الجاري وذلك

لأسباب التالية :

أ - كلاهما مكتوب وموقع من قبل البائع على حصول عملية البيع. فكلاهما إذن أكثر قانونية من الحساب الجاري.
وبالتالي فإن الحساب الجاري لا يستخدم إلا إذا توفر عنصر الثقة العالية بالمشتري .

ب- يستطيع البائع خصم الكمبيالة (كذلك السحب الزمني) أي قبض قيمتها من البنك قبل موعد استحقاقها مقابل مبلغ يقتطعه البنك من قيمة الكمبيالة أو السحب، ويقوم البائع بهذه العملية حالة الحاجة إلى الأموال النقدية السائلة لمواجهة أي طارئ أو لتسديد التزامات محددة. وهذا الأمر لا يمكن للبائع استخدامه في حالة الحساب الجاري.

ج- هناك اجل محدد (موعد استحقاق) تستحق فيه الكمبيالة أو السحب مما يساعد البائع على التخطيط لتدفقاته النقدية بشيء من الدقة. أما الحساب الجاري فلا يوجد موعد محدد سلفاً للسداد.

فيما يتعلق بالمشتري فإنه يفضل الحساب الجاري على كل من الكمبيالات أو السحوبات الزمنية، وذلك لأنه غير مقيد بتاريخ محدد مسبقاً للسداد كما انه غير مقيد بتوقيع كذلك يستطيع أن يستفيد لمدة أطول جراء الائتمان التجاري كحساب جاري. كما لا يستطيع البائع خصم قيمة الدين قبل استحقاقه . ومن هنا يتطلب استخدام هذا الشكل معرفة مسبقة بالمشتري والثقة فيه.

الخلاصة

عرفنا الائتمان التجاري، و ان التمويل الإضافي يزداد في حالتين وأيضاً شروط الائتمان وعرفنا انه يتوقف على عدة عوامل منها ظروف البائع والمشتري والطبيعة الاقتصادية للسلعة والخصومات النقدية ومميزات الائتمان ومبررات استخدامه وأشكال الائتمان التجاري.

شُكْرًا لِحَسَنِ

الْإِصْغَاءِ



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المثنى
كلية الإدارة والاقتصاد

المحاضرة السادسة

عنوان المحاضرة :مصادر التمويل
المرحلة الثالثة
قسم العلوم المالية والمصرفية

المادة/ تمويل شركات 1
اعداد : مدس مساعد
لمى عباس جبر الخفاجي

عصف ذهني

لو كنت مديراً لمصرف ، ما اهم ثلاث شروط تضعها قبل منح أي قرض ؟





المقدمة

ثانياً: الائتمان المصرفي

Short-Term Bank Loans

يعتبر الائتمان المصرفي قصير الأجل الذي تمنحه البنوك التجارية مصدراً هاماً من مصادر التمويل التي تعتمد عليه المشروعات في تمويل عمليات قصيرة الأجل، وذلك نظراً لتعدد البنوك التجارية وتعدد فروعها بحيث يستطيع المشروع الحصول على الأموال اللازمة لتمويل عملياته القصيرة الأجل من الفروع القريبة (هندي ، 1998) .

الأهداف التعليمية

الهدف العام:

تمكين الطالب من معرفة طرق الائتمان المصرفي واهميته في عمليات التمويل .
الاهداف السلوكية الخاصة:

في نهاية المحاضرة سيتمكن الطالب ان يكون قادرا على:-

- 1- يعرف الائتمان المصرفي .
- 2- يوضح أنواع القروض المصرفية .
- 3- يحدد تكلفة الائتمان المصرفي .
- 4- يبين الفرق بين الائتمان التجاري والائتمان المصرفي

وتعتبر عملية اختيار البنك عملية هامة بالنسبة للمشروع، وتعتمد هذه العملية على عدة عوامل :

1 (حجم البنك

نظراً لأن المنشأة تفضل التعامل مع بنك واحد فإن المنشآت الكبيرة تفضل التعامل مع البنوك الكبيرة التي تستطيع تلبية احتياجاتها. أما البنوك المتعثرة فإنها لا تستطيع تلبية الاحتياجات المالية الضخمة للمقترضين، لذا فإن التعامل معها واختيارها يكون ضعيف

(2) سياسة البنك

نعني بالسياسة الائتمانية للبنك، مجموعة القوانين والأنظمة والتعليمات . والقواعد والإجراءات التي حددها البنك في نظامه الداخلي ويتم بموجبها منح الائتمان.

لذا فإن طالب القرض يهتم بالتعامل مع البنك الذي يلبي احتياجاته المالية من حيث المقدار والمئة ومعدلات الفائدة .. الخ..
وتجدر الإشارة هنا إلى أن سياسة البنوك يجب أن تتدرج تحت سياسة البنك المركزي للدولة.

(3) المركز المالي للبنك

تعتبر قوة المركز المالي للبنك ضماناً لاستمراريته ومقدرته على تقديم القروض، لذا فإن فشل البنك أو إفلاسه لا يؤدي إلى ضياع أرصدة المنشأة النقدية لدى البنك بل يؤدي أيضاً إلى حرمانها من مصدر الائتمان الذي تلجأ إليه حين الحاجة.

أنواع القروض المصرفية

تصنف القروض المصرفية حسب معايير مختلفة ومنها :

أولاً : معيار الزمن . وتنقسم القروض المصرفية إلى:

(1) قروض قصيرة الأجل Short Term Bank Loans وهي تلك القروض التي لا تتجاوز مدة استحقاقها عن سنة واحدة.

(2) قروض متوسطة وطويلة الأجل : Intermediate and Long loans وهي تلك القروض التي تتجاوز مدة استحقاقها عن السنة.

ثانياً: معيار الضمان . وتنقسم القروض إلى

1) قروض غير مضمونة (على المكشوف)

وهي تلك القروض التي يمنحها البنك للمنشأة دون أن تقدم الأخيرة ضمانات عينية ، وهذا لا يعني بأن القرض غير مضمون بالمطلق، بل أن الضمانة الأساسية تتعلق بثقة البنك بالعميل وحسن تعامله المالي، ونادراً ما يستخدم هذا النوع من القروض.

وتتم هذه القروض بأن يسمح البنك للمنشأة بالاقتراض كلما لزمها المال بشرط عدم زيادة الكمية المقترضة عن مبلغ معين في أي وقت من الأوقات، كأن يمنح البنك المنشأة اعتماد بمبلغ معين لمدة سنة، فتستطيع المنشأة السحب من هذا المبلغ والتسديد في أي وقت خلال السنة.

وهذا يقودنا إلى توضيح مصطلحين :

أ- الاعتماد المسموح (خط الائتمان) Line of Credit

وهو اتفاق بين البنك والمقترض على المبلغ الذي سيمنحه البنك للشركة المقترضة (Minsky, 1984) .

فمثلاً ، بعد أن يتقدم مدير الشركة المالي إلى البنك بطلب لفتح اعتماد يعلمه مدير القروض بأن الوضع المالي للشركة يخولها (حسب تقدير البنك اقتراض مبلغ 30000 دينار في السنة المقبلة، كحد أعلى . فيقبل المدير المالي هذا العرض وبطلب من مدير القروض أن يضع مثلاً مبلغ 10000 دينار في حساب الشركة فوراً، والباقي 20000 دينار في الاعتماد ، أي أن الشركة تستطيع أن تقترض مبلغاً إضافياً لا يتجاوز 20000 دينار خلال السنة. وهذا ما يطلق عليه بالاعتماد المسموح به (خط الائتمان).

وإذا لم تستخدم الشركة مجمل قيمة هذا الاعتماد، فيمكن للبنك أن يجبرها على دفع ما يسمى برسم

(عمولة) الالتزام Commitment Fee وتكون نسبة هذا الرسم عادة منخفضة (1/2%) من قيمة رصيد الاعتماد غير المستخدم

ب- الأرصدة المعروضة Compensating Balances

عندما يمنح البنك اعتماداً (قرضاً) للشركة فإنه يلزمها بأن تبقى في حسابها الجاري مع البنك بشكل مستمر رصيداً مساوياً لـ 15% أو 20% من قيمة القرض. وتمثل هذه الأرصدة (التي تسمى الأرصدة المعوضة) طريقة لرفع معدل الفائدة الحقيقي على القرض الممنوح للشركات (Swobada, 1980)



ونعود الآن لنؤكد على أن البنوك تعتمد إلى وضع شرطين على المقرض هما:

- أ- الشرط الأول: الإبقاء على جزء من القرض في حساب المقرض لدى البنك وهذا يؤدي إلى قيام المقرض باقتراض مبلغ يزيد عن حاجته لأنه مضطر لإبقاء الزيادة في البنك وبالتالي ترتفع الفوائد المرتبة على المقرض كما لاحظنا في الأمثلة آنفة الذكر.
- ب- الشرط الثاني : وجوب قيام المقرض بسداد قيمة قروضه مرة واحدة على الأقل خلال السنة، والهدف من ذلك إظهار أن هذه القروض قصيرة الأجل. وفي الواقع العملي فإن البنوك قد لا تطلب مثل هذه الشروط ، وان كانت تتخذ عمليات التسديد كمعيار لمنح المقرض قروضا في المستقبل(Mckinnon, 1979)

وتضع البنوك عدة قيود على مقدار القروض غير المكفولة التي تمنحها للعميل الواحد، وهذه القيود هي:

- 1) القيد الأول يتعلق بسياسات البنك بتنويع وتوزيع الأخطار التي يحملها . ولذلك يضع البنك حداً أقصى للقروض الممنوحة لعميل واحد.
- 2) القيد الثاني يتعلق بالمركز الائتماني للعميل وذلك بعد قيام البنك بدراسة الحالة المالية للعميل وتحليل هذه الحالة تحليلاً دقيقاً .

التحليل :

- سمعة القائمين على إدارة المنشأة وتاريخهم الائتماني ، وفي حالة المنشأة الفردية سمعة صاحبها الائتمانية.
- كفاءة القائمين على المنشأة من حيث إدارتها بكفاءة ونجاح .
- المركز المالي للمنشأة.

3) القيد الثالث يعلق بالظروف التجارية والائتمانية والأحوال الاقتصادية السائدة، فالبنوك تتوسع في الإقراض في الأوقات التي تزدهر فيها الظروف التجارية والاقتصادية وتتبع سياسة معاكسة في الإقراض في الظروف التي يسود فيها الكساد

نشاط جماعي

ما هو الاعتماد المسموح (خط الائتمان) ؟ وما هي القيود التي تضعها البنوك على مقدار القروض غير المكفولة التي تمنحها للعميل الواحد ؟



تكلفة الائتمان المصرفية

تتخلص تكلفة الائتمان المصرفي بالفوائد والعمولات التي تدفع الشركة لقاء الحصول عليه. وتختلف هذه التكلفة من دولة لأخرى حسب تعليمات البنك المركزي.

مبررات استخدام الائتمان المصرفي قصير الأجل

1 - سد حاجة الشركة إلى الأموال للأجل القصير. مثل مواجهة خلل التوازن المؤقت بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، عندما تكون التدفقات النقدية الخارجة أكبر. أو دفع ثمن صفقات تجارية مفاجئة أو الحصول على خصم تعجيل الدفع أو دفع الضرائب المستحقة مع عدم توفير سيولة كافية للقيام بذلك.

2 - حاجة الشركة إلى النقود بشكل طارئ وغير دائم، لأسباب قد تكون خارجة عن إرادة المنشأة مثل تعرضها للحريق .. الخ أو لأسباب بشرية.

أسباب تفضيل المشروع إلى استخدام التمويل قصير الأجل

- 1 - حاجة المشروع الموسمية للأموال كتمويل عمليات شراء بضاعة في بداية الموسم. ففي هذه الحالة يفضل المشروع استخدام الأموال قصيرة الأجل، نظراً لأن التمويل طويل الأجل يصبح مرتفع التكاليف. لأن الأموال ستبقى عاطلة فترة طويلة من السنة بعد انتهاء الموسم.
- 2 - قد تكون تكلفة الأموال قصيرة الأجل أقل من تكلفة الأموال طويلة الأجل، كما قد يمكن الحصول عليها في بعض الحالات بتكلفة قليلة جداً كالائتمان التجاري بين تاجر وآخر .
- 3- سهولة الحصول على القروض قصيرة الأجل نظراً لأن عنصر المخاطرة فيها أقل مما هو في القروض طويلة الأجل. بالإضافة إلى الحصول عليها بضمانات اسهل في وقت أسرع (رمضان ، 1996).

الفرق بين الائتمان التجاري والائتمان المصرفية

1) من حيث التكلفة .

تبين مما سبق ارتفاع تكلفة الائتمان التجاري حالة عدم الاستفادة من الخصم، عن الائتمان المصرفي .

2) من حيث السهولة واليسر .

الحصول على الائتمان التجاري اسهل من الحصول على الائتمان المصرفي. إذ لا يحتاج الائتمان التجاري إلى تقديم طلبات، كما لا يحتاج إلى تحليل ودراسة وضع العميل، كما انه في حالة الائتمان التجاري قد يعطي الدائن للمدين مهلة أخرى للعداد إذا لم يتمكن من السداد في الوقت المتفق عليه

بالمقابل نجد أن الائتمان المصرفي يتطلب تقديم طلبات إلى البنك للحصول عليه، ويتم فحص هذه الطلبات وتحليل المركز المالي للعميل ووضعه كما أن البنك لا يعطي مهلة تسديد للعميل الذي لا يتمكن من الدفع في الموعد وإذا تم إعطاء هذه المهلة فإن البنك يحسب عليه فوائد تأخير.

(3) من حيث المرونة

تفسر المرونة بإمكانية المقرض الحصول على أموال نقدية تمكنه من تمويل عملياته الجارية من شراء بضاعة وسداد ائتمان بضاعة للحصول على الخصم النقدي أو دفع مصاريف تشغيلية ، وهذا ممكن حالة الائتمان المصرفي.

أما الائتمان التجاري فيتم على شكل تقديم بضاعة، فالمرونة هنا اقل ولكنها تتحقق لأنه يمكن للمدين استخدام أصوله (ومنها البضاعة) في الحصول على قروض أخرى. وتتحقق المرونة في الائتمان التجاري في انه لا يتطلب تقديم ضمانات في الغالب.

(4) من حيث الضمانات

يتطلب الائتمان المصرفي غالبا أن يقدم المقرض ضمانات للبنك، في حين لا يتطلب الائتمان التجاري في الغالب هذه الضمانات (رمضان ، 1996).

الخلاصة

تعرفنا في هذه المحاضرة على الائتمان المصرفي وتعريفه والعوامل التي يعتمد عليها وأنواع القروض والاعتماد المسموح (خط الائتمان) ومبررات استخدام الائتمان المصرفي في الاجل القصير وأخيرا الفرق بين الائتمان التجاري والمصرفي .





شكراً لكم على حسن الأصغاء



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المثنى
كلية الإدارة والاقتصاد

المحاضرة السابعة

عنوان المحاضرة :التمويل الذاتي
المرحلة الثالثة
قسم العلوم المالية والمصرفية

المادة/ تمويل شركات 1
اعداد : مديس مساعد
لمى عباس جبر الخفاجي

عصف ذهني



مقدمة

يعتبر التمويل الذاتي أحد المصادر الخاصة، التي تستعين بها المؤسسة في تمويل نشاطها، فهو يدل على قدرتها على إيجاد مصادر ذاتية لتمويل نشاطها واحتياجاتها دون اللجوء إلى الغير كما يمثل كذلك، رأس المال الضمني للمؤسسة الممكن إعادة استثماره في النشاط انطلاقاً من الفوائض الناتجة عن الاستغلال.

الأهداف

الهدف العام:

اكتساب الطالب من معرفة التمويل الذاتي واهميته.

الاهداف السلوكية الخاصة:

في نهاية المحاضرة سيكون الطالب قادرا على:-

1- يعرف التمويل الذاتي .

2-يوضح دور التمويل الذاتي .

3-يحدد مراحل تشكيل التمويل الذاتي .

4 – يبين الاندثار واسبابه

تعريف التمويل الذاتي : " يعرف بأنه المتبقي من قدرة التمويل الذاتي بعد دفع العوائد للمساهمين في المؤسسة، والتخصيصات الأخرى فهو طريقة لتمويل نشاط المؤسسة باستعمال الموارد المالية الخاصة بالمؤسسة الناتجة عن الأرباح والادخارات السابقة المتراكمة ودون اللجوء إلى أطراف خارجية.

إن التمويل الذاتي هي إمكانية المؤسسة لتمويل نشاطها انطلاقاً من مواردها الذاتية (الداخلية) دون اللجوء إلى مصادر خارجية، ويعتبر هذا التمويل دليلاً أساسياً على قدرة المؤسسة مالياً في حالة صعوبة المصادر الخارجية خلال نشاطها، كما يعتبر كمعيار تستند عليه الأطراف الخارجية عند التعامل مالياً مع المؤسسة، حيث تشترط البنوك في الكثير من الأحيان على المؤسسات التي ترغب في الاقتراض ألا يقل التمويل الذاتي للمشروع الاستثماري فيه نسبة معينة.

من خلال ما سبق يمكن تحديد خصائص التمويل الذاتي:-

- **استقلاليتة عن الغير** : فالتمويل الذاتي هو قدرة المؤسسة على تمويل نشاطاتها ذاتيا ودون تدخل من أي طرف خارجي عن المؤسسة فهو يعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق السيولة النقدية.

- **التمويل الذاتي ذو صيغة نقدية** : حيث يكتسب التمويل الذاتي الصيغة النقدية .

- **منعدم التكلفة** : فالتمويل الذاتي يتم تحقيقه بعد دفع الفوائد على القروض وعوائد الأسهم، ولا تدفع المؤسسة إي تكلفة إضافية نظير تحقيق التمويل الذاتي.

- **ليس له تاريخ استحقاق:** فالتمويل الذاتي يمثل استقلالية المؤسسة عن الغير في التمويل، وبالتالي فهي غير ملزمة بتسديده في تاريخ استحقاق معين

- **لا يشكل خطر مالي:** تأتي المخاطرة المالية من لجوء المؤسسة إلى الاستدانة والتي يمكن أن تؤثر على انخفاض أرباح الأموال الخاصة، بينما التمويل الذاتي لا يشكل أي خطر مالي على المؤسسة نظرا لأنه يتم تحقيقه بعد دفع عوائد المساهمين.

يتم حساب التمويل الذاتي بواسطة العلاقة التالية:

التمويل الذاتي = القدرة على التمويل الذاتي - الأرباح الموزعة

يتكون التمويل الذاتي من الفائض النقدي الصافي، مطروحا منه الأرباح الموزعة

دور التمويل الذاتي

إن تحقيق مستوى تمويل ذاتي مرتفع يمكن المؤسسة من اكتساب عدة إيجابيات لصالح المؤسسة.

أولاً: تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة: إن بقاء المؤسسة واستمرارها يتوقف على وضع أهداف استراتيجية طويلة المدى وتخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيقها، حيث تهدف الاستراتيجية المالية إلى تحقيق أهداف عديدة من أهمها: الاستغلال الأمثل للموارد المالية، وتحقيق معدلات نمو تساير معدلات نمو السوق والمؤسسات المنافسة، ولذلك تحتاج المؤسسة إلى التمويل الذاتي لتحقيق هدف البقاء والنمو.

ثانيا : الاستقلالية المالية: إن الاعتماد على التمويل الذاتي في تمويل نشاط المؤسسة يحقق الاستقلالية المالية وذلك أن التمويل الذاتي يرفع من حجم الأموال الخاصة ويقلل درجة الاستدانة وهو ما يزيد من درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة.

ثالثا: المرونة والاستقرارية :في التمويل حيث لا يستلزم مفاوضات مع الممولين ولا يستلزم إجراءات إدارية وبيروقراطية كبيرة، وخاصة في حالة إتاحة المحيط فرص هامة لنمو المؤسسة وهو ما يساعد المؤسسة على النمو واستغلال فرص المحيط.

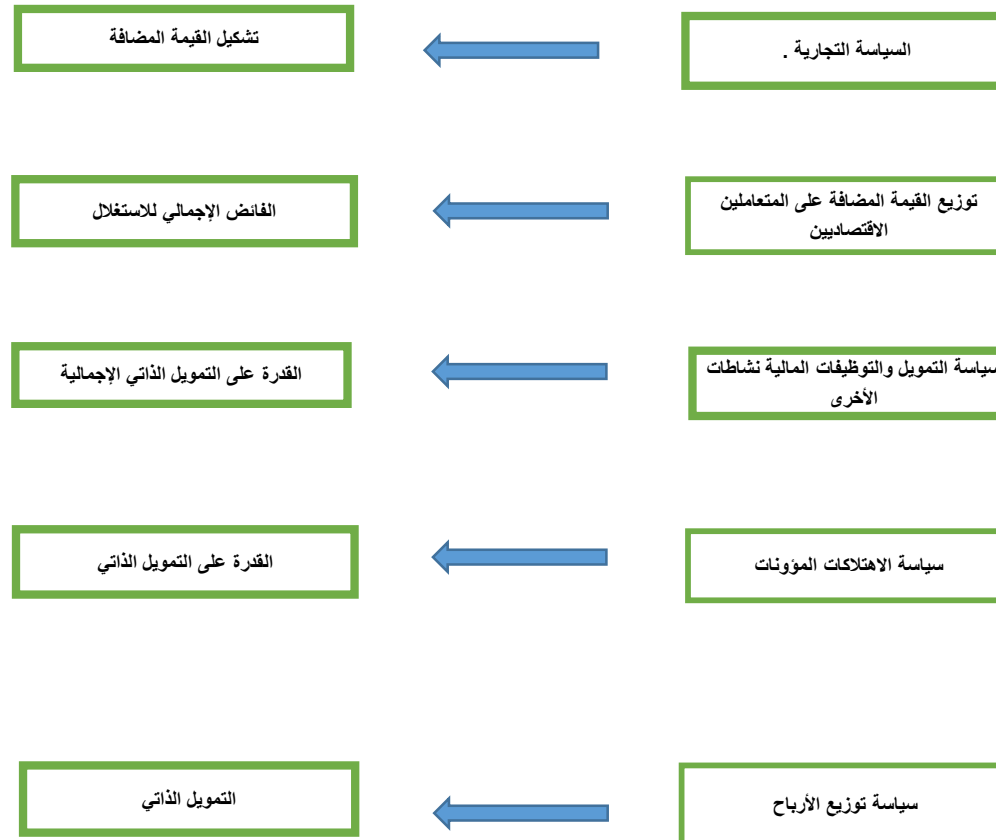
رابعاً : استبعاد المخاطر المالية: إن عدم لجوء المؤسسة إلى المحيط المالي للحصول على الموارد المالية يجنبها مختلف المخاطر المالية المحتملة كالتوقف عن الدفع ومخاطر العسر المالي ومخاطر ارتفاع تكلفة الأموال الخاصة نظراً للانفراط في الاستدانة مما يؤثر سلباً على القيمة السوقية للمؤسسة.

خامساً: رفع درجة السيولة: يرفع التمويل الذاتي في درجة سيولة المؤسسة وهو ما يتيح لها هامش كبير من الحرية في التصرف في الأموال المتوفرة وبالتالي تدعيم قوة المؤسسة التفاوضية مع الأطراف الخارجية وتدعيم مركزها التنافسي في السوق.

سادسا : تخفيف التكاليف: إن عدم لجوء المؤسسة إلى الأطراف الخارجية لتمويل نشاطها يجنبها التكاليف المالية التي سوف تدفعها المؤسسة للمقرضين وهو ما يسمح لها بتخفيض تكاليف الاستغلال، مما يؤدي إلى تقوية المركز التنافسي لها من خلال السيطرة بالتكاليف وكذلك تدعيم القدرة على التمويل الذاتي.

سابعا: يساعد على النمو: تتاح للمؤسسة العديد من فرص النمو وزيادة حصتها السوقية وتحتاج المؤسسة في هذه الحالات إلى الحصول على التمويل بأقصى سرعة ممكنة وذلك بهدف استغلال الفرص المتاحة وهو ما يضمنه التمويل الذاتي وذلك لما له من مرونة واستقرارية وكذلك الحرية الكاملة للمؤسسة في استعمال التمويل الذاتي وهو ما يزيد من فرص المؤسسة في تحقيق معدلات نمو أكبر.

مراحل تشكّل التمويل الذاتي



يتبين من خلال الشكل السابق أن التمويل الذاتي يتشكل من خلال المراحل التالية:

- ينطلق من الإيرادات التجارية المحققة حيث يغطي رقم الأعمال الاستهلاكات الوسيطة ليتشكل ما يسمى بالقيمة المضافة، حيث يسمح مؤشر القيمة المضافة في تحديد سياسة التمويل وعلاقة المؤسسة بمقدمي الخدمات الخارجية والمقاوله بالباطن وقدرتها على التحكم في استهلاكاتها المباشرة. رصيد القيمة المضافة المحقق في المرحلة السابقة يوجه لتغطية مصاريف المستخدمين ومصاريف الضرائب والرسوم ليشكل الفائض الإجمالي للاستغلال.

للتدفقات المالية الحقيقية قبل توزيع الأرباح. ن - القدرة على التمويل الذاتي هو النتيجة الإجمالية المحققة حسب المراحل السابقة وهو بمثابة المحصلة النهائية

- بعد توزيع الأرباح على المساهمين يتشكل للمؤسسة التمويل الذاتي الذي يسمح للمؤسسة بتوجيهه نحو الاستثمارات المختلفة، وهنا تبرز للمؤسسة أهمية تحقيق قدرة على التمويل الذاتي مهمة وهو الأمر الذي يمكنها من تسديد مستحققاتها اتجاه المساهمين والرصيد المتبقي يشكل التمويل الذاتي.

نشاط جماعي

ما المقصود بالتمويل الذاتي وماهي خصائصه العامة ؟
وضح ذلك ثم بين اهم الإيجابيات
التي يحققها لصالح الشركة ؟



((الاندثار والتمويل الذاتي))

الاندثار : هو تناقص تدريجي مستمر في قيمة الموجودات المزرعية أو قيمة الأصول الثابتة نتيجة عوامل أهمها التآكل والسوفان ومضي المدة الزمنية.

وهذا التعريف يعتبر الاندثار على انه تناقص في قيمة الأصل ، فهو يهتم بالقيمة المتناقصة في نهاية كل مدة تجارية (سنة تقويمية) فهو عملية تكثيف للأصول الثابتة أو موجودات المزرعة.

وهناك تعريف آخر للاندثار (الاستهلاك) وهو توزيع كلفة الأصل أو الموجودات ناقصا الانقراض إذا وجدت أو بقيت في نهاية عمره مقسوما على العمر المقدّر لبقاء الأصل الثابت في الخدمة الفعلية وهو بهذا التعريف عملية توزيع كلفة الأصل على العمر المقدّر لبقاء الأصل في الاستعمال.

أسباب الاندثار

- (1) الاستعمال المستمر للموجودات الذي يؤدي إلى التآكل أو السوفان فتصبح تلك الموجودات غير قابلة للاستعمال.
- (2) التلف الناتج عن الحوادث

(3) ظهور موجودات أو أصول ذات قوة إنتاجية أكبر نتيجة التقدم التكنولوجي ، حيث تصبح الأصول الأولى ذات الكفاءة الإنتاجية أقل إذا قورنت بالموجودات الحديثة.

إن قلة الكفاءة النتائج نتيجة التقادم هي إحدى الأسباب الرئيسية للاندثار، فالآلات القديمة التي كانت تدار باليد أصبحت متقادمة في الوقت الحاضر أي استبعادها من الاستعمال لحلول الآلات الاتوماتيكية الحديثة محلها ، إن الآلات والمكانن الزراعية تتعرض للاندثار لهذا السبب أيضاً

الخلاصة

تعرفنا على تعريف التمويل الذاتي وتحديد خصائص التمويل الذاتي ودوره في تحقيق مستوى تمويل مرتفع ومراحل تشكيلة والاندثار وأسبابه .

شُكْرًا لِحَسَنِ

الْأَصْغَاءِ



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المثنى
كلية الإدارة والاقتصاد

المحاضرة الثامنة

عنوان المحاضرة : طرق احتساب قسط الاندثار
المرحلة الثالثة
قسم العلوم المالية والمصرفية

المادة/ تمويل شركات1
اعداد : مدس مساعد
لمى عباس جبر الخفاجي

الاندثار : هو تناقص تدريجي مستمر في قيمة الموجودات المزرعة أو قيمة الأصول الثابتة نتيجة عوامل أهمها التآكل والسوفان ومضي المدة الزمنية.

وهذا التعريف يعتبر الاندثار على انه تناقص في قيمة الأصل ، فهو يهتم بالقيمة المتناقصة في نهاية كل مدة تجارية (سنة تقويمية) فهو عملية تكثيف للأصول الثابتة أو موجودات المزرعة.

طرق احتساب قسط الاندثار

هناك عدة طرق الاحتساب مبلغ الاندثار أو الاستهلاك ، أهمها :-

١) طريقة الخط المستقيم (القسط الثابت) :- وهي ابسط الطرق وأسهلها ، ووفق هذه الطريقة توزع كلفة الأصل الأصلية كلفة الشراء على العمر المقدر للموجود .. فقيمة الأصل ناقصا قيمة الانقراض مقسومة على المدة الزمنية المقررة لعمر الأصل . سميت هذه الطريقة بطريقة القسط الثابت لان مبلغ الاندثار أو الاستهلاك ثابت لا يتغير من مدة إلى أخرى ... ويستخرج كما يأتي:

كلفة الاصل – قيمة الانقراض

قسط الاندثار السنوي = -----
العمر للأصل (عدد السنين)

إن هذه الطريقة تأخذ بنظر الاعتبار الزمن بدلا من الإنتاج ، فقسط الاندثار يهمل مقدار إنتاج الآلة والأصل خلال كل مدة ، وهذه الطريقة مناسبة للأرض والمنشآت العقارية في اغلب الأحيان.

٢) طريقة القسط المتناقص : يكون مبلغ الاندثار في السنوات الأولى من عمر الماكنة أو الآلة أو المبنى اكبر منه في السنوات التالية . إن القسط الأول للاندثار في نهاية السنة الأولى هو اكبر الأقساط ثم يبدأ القسط بالتناقص سنة بعد أخرى ، والسبب الذي يدعو لاستعمال هذه الطريقة هو إن تكاليف الإنتاج لاستعمال الآلة أو المبنى تتألف من عنصرين هما قسط الاندثار وكلفة التصليح والصيانة والإدامة ،

وتمتاز هذه التكاليف (الصيانة والتصليح والإدامة) بأنها قليلة أو معدومة في السنوات الأولى من عمر الأصل الثابت ، ثم تبدأ هذه التكاليف بالزيادة سنة بعد أخرى لان الأصل يبدأ بالتقادم في العمر ، ولما كانت تكاليف التصليح تزداد في السنوات التالية لذلك يجب أن يتناقص مبلغ الاندثار سنة بعد أخرى . إن الزيادة الحاصلة في تكاليف التصليح أو الصيانة قص من مبلغ الاندثار لأنه يقلل من استهلاك الآلة

إن طريقة القسط المتناقص تأخذ بنظر الاعتبار مدة استعمال الآلة بغض النظر عن الإنتاج ، وبموجبها تعين نسبة مئوية للاندثار يحسب بموجبها القسط في نهاية السنة الأولى ، وفي نهاية السنة الثانية تضرب النسبة نفسها X (الكلفة الأصلية للأصل الثابت - استهلاك السنة السابقة) وهكذا إلى أن تبقى قيمة الانقراض . ان النسبة المئوية الاندثار تستخرج بالمعادلة الآتية :-

$$\text{النسبة المئوية للاندثار} = 1 - \sqrt[n]{\frac{\text{قيمة الانقراض}}{\text{كلفة الأصل}}}$$

أما قوة الجذر (ن) في المعادلة أعلاه فهو يمثل عدد سنين استعمال الآلة إلى حين وقت الوصول إلى قيمة الانقراض .

مثال :- آلة زراعية مبلغ شراءها (٧٢٩) دينار وقدرت قيمة أنقاضها بمبلغ (١٢٥) دينار في نهاية السنة الثالثة ، أي بعد استعمال (٣) سنوات . المطلوب إيجاد نسبة الاندثار و قسط الاندثار لكل سنة ؟

$$\text{نسبة الاندثار} = 1 - \sqrt[3]{\frac{125}{729}}$$

نسبة الاندثار السنوي = ١ - ٠,٥٥٥ = ٠,٤٤٤ = ٤٤,٤ %
أما الاندثار (الاستهلاك) السنوي فيوجد على النحو الآتي :-

$$\text{قسط اندثار السنة الأولى} = \frac{44,4 \times 729}{100} = 324 \text{ دينار}$$

$$729 - 324 = 405 \text{ دينار قيمة الأصل في بداية السنة الثانية}$$

$$44,4 \times 400$$

$$\text{قسط الاندثار للسنة الثانية} = \frac{44,4 \times 400}{100} = 180 \text{ دينار}$$

$$400 - 180 = 220 \text{ دينار قيمة الأصل في بداية السنة الثالثة}$$

$$44,4 \times 220$$

$$\text{قسط الاندثار للسنة الثالثة} = \frac{44,4 \times 220}{100}$$

$$\# \text{ إن مجموع أقساط الاندثار السنوية الثلاثة مع قيمة الانقراض تساوي قيمة الأصل للألة} = 324 + 180 + 100 + 125 = 729 \text{ دينار .}$$

(٣) طريقة مجموع ارقام عدد السنين (التقسيم المتناسب العكسي):-

سميت بهذا الاسم لأننا نجمع أرقام عدد سنين الأصل ثم نجعل هذا المجموع مقاماً لكسر اعتيادي بسطه يمثل أعداد السنين بصورة معكوسة ومتوالية .

مثال :- تم شراء آلة بمبلغ (١١٠٠) دينار وقدر لها عمر (٤) سنوات وقيمة الانقراض (١٠٠) دينار ، فما هو مبلغ الاندثار السنوي ؟

حسب هذه الطريقة نجمع أرقام عدد السنين التي تمثل عمر الأصل (٤) سنوات وكالاتي :

$$10 = 4 + 3 + 2 + 1$$

$$\text{صافي قيمة الأصل} = 1100 - 100 (\text{قيمة الانقراض}) = 1000 \text{ دينار}$$

$$\text{صافي قيمة الأصل} \times \text{عمر الأصل}$$

$$\text{مبلغ الاندثار السنوي} = \frac{\text{مجموع أرقام عدد سنين عمر الأصل}}{4 \times 1000}$$

$$\text{مبلغ الاندثار للسنة الأولى} = \frac{10}{4 \times 1000} = 400 \text{ دينار}$$

$$10$$

$$3 \times 1000$$

$$\text{مبلغ الاندثار للسنة الثانية} = \frac{3000}{10} = 300 \text{ دينار}$$

$$10$$

$$\text{مبلغ الاندثار للسنة الثالثة} = \frac{2 \times 1000}{10} = 200 \text{ دينار}$$

$$\text{مبلغ الاندثار للسنة الرابعة} = \frac{1 \times 1000}{10} = 100 \text{ دينار}$$

إن مجموع أقساط الاندثار هي :-

$$1000 = 400 + 300 + 200 + 100 \text{ دينار}$$

وبذلك يبقى في آخر السنة (100) دينار... وهي قيمة الانقراض ،
ويلاحظ بان قسط الاندثار يتناقص أيضا“ بموجب هذه الطريقة
للأسباب التي ذكرت في طريقة القسط المتناقص .

المبررات والهدف من حساب قسط الاندثار

المبررات :- (١) إن التناقص في قيمة الأصل يذهب في قيمة المنتجات
التي تنتجها الآلة أو الماكنة .

(٢) التقادم الذي ينتج عنه إن الأصول الجديدة هي حصيلة التقدم التقني
الذي يحدث خلال فترة زمنية معينة ، والماكنة أو الأصل الجديد هو
أكثر كفاءة في الإنتاج أو اقل كلفة من الأصل القديم الذي يمثل
مستوى قديما من التطور التقني .

والهدف النهائي من حساب قسط الاندثار أو إدخاله ضمن تكاليف
الإنتاج الثابتة فهو تجميع هذه الأقساط مع قيمة الانقراض لغرض
تجديد أصول المزرعة أو المصنع دون الحاجة إلى رؤوس أموال
جديدة .

نشاط جماعي

الة صناعية مبلغ شراءها (9000) وقدرت قيمه انقاضها بمبلغ (2400) دينار في نهاية السنة الثالثة أي بعد استعمال (3) سنوات المطلوب إيجاد نسبة الاندثار وقسط الاندثار لكل سنة .؟



الخلاصة

تعرفنا على طريقة قسط الاندثار وتعرفنا على طريقة القسط المتناقص وطريقة الخط المستقيم (القسط الثابت)
وطريقة مجموع ارقام عدد السنين إضافة الى الهدف من دراسة حساب قسط الاندثار .

شُكْرًا لِحَسَنِ

الْإِصْغَاءِ



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المثنى
كلية الإدارة والاقتصاد

المحاضرة التاسعة

عنوان المحاضرة طرق الاندثار وتمويل الذاتي
المرحلة الثالثة
قسم العلوم المالية والمصرفية

المادة/ تمويل شركات 1

اعداد : مديس مساعد

لمى عباس جبر الخفاجي

المقدمة

سوف تختلف قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي حسب طرق الإهلاك المعتمدة في حساب اهتلاك الاستثمارات التي بحوزة المؤسسة وبفرض ثبات نتيجة المؤسسة في الزمن فإنه يمكن تمثيل تطور القدرة على التمويل الذاتي للمؤسسة.

عصف ذهني

رأيك، هل يمكن لمخصصات الاندثار أن تُستخدم كوسيلة تمويل ذاتي لاستبدال الأصول عند نهاية عمرها الإنتاجي؟ وما المزايا أو المخاطر في ذلك؟"



الأهداف السلوكية

الهدف العام:

اكتساب الطالب المعرفة من طرق الاندثار والتمويل الذاتي واهميتها.

الاهداف السلوكية الخاصة:

في نهاية المحاضرة سيكون الطالب قادرا على:-

- 1- يعدد طرق الاندثار والتمويل الذاتي .
- 2- يوضح العناصر المؤثرة على التمويل الذاتي .
- 3- يفصل بين الأموال الخاصة والتمويل الذاتي.
- 4- يناقش مفهوم الأموال الخاصة.
- 5- يبين التمويل من خلال السوق المالي (زياده رأس المال نقدا)

1- يبقى التمويل الذاتي ثابتا في حالة اعتماد المؤسسة على طريقة الإهلاك الثابت دون أن يتغير وهو ما يسمح للمؤسسة بالمحافظة على مستوى معين من النمو وثبات في التكاليف وفي المقابل لا تستطيع المؤسسة تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المستقبل، وتطبق هذه الطريقة في محيط يتميز بالثبات وهو ما يستحيل تحقيقه في الواقع، فالواقع الاقتصادي يظهر بأنه من المستحيل إهلاك الاستثمار خلال المدة المقدرة له كما أنه بعض الاستثمارات تتدهور قيمتها السوقية بسرعة أكبر من معدلات الإهلاك المسطرة فالسيارات مثلا بمجرد خروجها من نقاط البيع واستعمالها لمدة قصيرة قد لا تتجاوز الأشهر تنقص قيمتها بدرجة كبيرة.

2_ في حالة تطبيق الإهلاك المتناقص فإن التمويل الذاتي يكون كبيرا خلال السنوات الأولى للاستثمار وفي المقابل تتناقص القدرة على التمويل على مر السنوات، وتتبع المؤسسة هذه الطريقة عندما ترغب في التسريع من عملية استرجاع الاستثمارات، وخاصة فيما يخص تجهيزات الإنتاج والبحث والتطوير وأجهزة الإعلام الآلي

العناصر المؤثرة على التمويل الذاتي

تدخل العديد من العناصر التي بإمكانها التأثير على التمويل الذاتي للمؤسسة والتي يجب أخذها بعين الاعتبار ومن بين أهم هذه العناصر يمكن أن نجد:

معدلات الاقتطاع الضريبي

يؤثر معدل الاقتطاع الضريبي على التمويل الذاتي من خلال مدى ارتفاع هذا المعدل أو انخفاضه حيث تقوم السلطات المالية بتحديد معدلات الاقتطاع حسب السياسة المالية للدولة التي تأخذ بعين الاعتبار العديد من العوامل كارتفاع النفقات ومدى قدرة الدولة على تحقيق الإيرادات الوضعية الاقتصادية، المؤشرات الاقتصادية الكلية.

انطلاقاً من العلاقة النتيجة الصافية - النتيجة الإجمالية - الضريبة.

وباعتبار أن النتيجة الصافية هي قاعدة الانطلاق للتمويل الذاتي فإنه يمكن الاستنتاج أنه تنشأ علاقة عكسية

بين مبلغ الضريبة والتمويل الذاتي:

- كلما زاد مبلغ الضريبة كلما انخفضت النتيجة الصافية وهو ما يؤدي إلى انخفاض التمويل الذاتي للمؤسسة.

2- قدرة المؤسسة على تحقيق النتيجة

كلما كانت قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج إيجابية وإنشاء القيمة كلما زادت قدرتها على تحقيق مستويات مهمة من التمويل الذاتي لتدعيم نموها والعكس ففي حالة عدم قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج الإيجابية المهمة خصوصا في حالة توزيعات مهمة للمساهمين فإن ذلك سوف يؤثر سلبيا على قدرة المؤسسة لتحقيق مستويات جيدة من التمويل الذاتي وبالتالي لجوئها إلى الاقتراض.

إن قدرة المؤسسة على تحقيق نتيجة إيجابية تتوقف أساسا على عاملين أساسيين: الإيرادات، التكاليف حيث أن النتيجة - الإيرادات - التكاليف، وبالتالي فكلما التمويل الذاتي سوف يتأثر بهاذين العاملين من خلال الحالات التالية:

- ارتفاع الإيرادات مع انخفاض في التكاليف نتيجة مرتفعة وتمويل ذاتي مرتفع.
- ارتفاع التكاليف مع انخفاض الأرباح سيؤدي إلى تخفيض النتيجة وتخفيض التمويل الذاتي ويبقى ، كل هذا مرتبطا بسياسة توزيع الأرباح ومعدلات الاقتطاع الضريب المطبقة.

الأموال الخاصة والتمويل الذاتي

سياسة التمويل الخاص

يرتفع رأس مال المؤسسة بواسطة الأرباح الغير موزعة والتي يتم إدراجها في الاحتياطات، ومجموع الطرفين رأس المال + الاحتياطات)، يشكل الرأس المال الخاص فالأرباح الغير موزعة تشكل جزءا من التمويل الذاتي المشكل أساسا من سياسة الاهتلاك في المؤسسة والذي يمثل كاسترجاع للسيولة، وبالتالي يشكل رأس المال والتمويل الذاتي موارد مالية توضع تحت تصرف المؤسسة من أجل تمويل نشاطها وبدون أجل تسديد أو التزامات دفع عوائد . إن الفوائض المالية المحققة على شكل تمويل ذاتي توجه نحو تسديد الديون المستحقة حيث ترتفع قدرة المؤسسة على التسديد وتدعيم الأموال الخاصة في شكل احتياطات أو نتائج رهن التخصيص وهذا يؤدي إلى قدرة المؤسسة على النمو من خلال التوسع في الاستثمارات .

مفهوم الأموال الخاصة

يمكن تعريف الأموال الخاصة كما يلي:

– الأموال الخاصة هي: جزء من الموارد المالية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة من طرف الشركاء في المؤسسة، الأرباح الغير موزعة فائض قيمة إعادة التقييم .

– يمكن تعريف الأموال الخاصة من جانبين :

من وجهة نظر الذمة: وهي تمثل فائض قيمة عناصر أموال المؤسسة مقارنة بالخصوم المستحقة (الديون)، والتي تمثل ثروة المؤسسة، وفي حالة إيقاف نشاط المؤسسة أو التصفية فهي تمثل الثروة التي توزع على الشركاء.

من وجهة نظر وظيفية: هي موارد مالية تساهم مع الأموال المستدانة في تمويل المؤسسة.

الأموال الخاصة

هي أموال موضوعة تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة، بغرض تمويل احتياجاتها المالية والاستثمارية، وهي تشير إلى المجموع الجبري للحصص، فروقات إعادة التقييم، الأرباح التي يتم حسبها اتخاذ قرار التوزيع، الخسائر، إعانات الاستثمار والمؤونات المنتظمة، كما تعتبر مصدر تمويلي للمؤسسة، إذ تساهم مع الأموال المقترضة، في تمويل نشاطات المؤسسة.

وانطلاقاً من مفهوم رأس المال الاجتماعي، تمثل مفتاح توزيع الملكية في المؤسسة من خلال مفهوم رأس المال الاجتماعي، لأنها تشغل وظيفتين في المؤسسة؛ وظيفة ضمان بالنسبة لدائنيها، لا يمكن أن توزع على الشركاء، إلا بعد تعويض الدائنين الممتازين والعاديين، وبالمقابل تعتبر كمورد مالي لها، إذ تلعب دوراً محدداً لقدرة المؤسسة على الاستدانة.

نشاط فردي

ما هي العناصر المؤثرة على التمويل الذاتي مع الشرح بالتفصيل



التمويل من خلال السوق المالي (زيادة رأس المال نقدًا)

وفي هذه الحالة تلعب بورصة الأوراق المالية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية بصفقتها أهم مصدر لتمويل المؤسسات الاقتصادية فهي اتصال مباشر بين أصحاب الأموال والمستخدمين لها دون الحاجة إلى كثرة الوسطاء، كما تساعد على التوقع بالحالة الاقتصادية المستقبلية وتمثل موردا مضمونا للمؤسسات الاستثمارية طالما وضعها المالي مطمئن حيث تقوم المؤسسة من أجل زيادة رأس مالها نقدًا بطرح أسهم جديدة بسعر محدد الاكتتاب في السوق المالية، تكون هذه الأسهم الجديدة في العادة مماثلة للأسهم القديمة وما تمثله من حقوق، حيث تنقسم الأسهم إلى:

أولاً: **الأسهم العادية**: السهم العادي هو ورقة ملكية (قيم منقولة ، حيث تمثل هذه الورقة الجزء من رأس مال مؤسسة يملكه أحد الأفراد خلال إنشاء المؤسسة أو عند رفع رأس مالها ".حيث يمكن أن يكون المساهمون أشخاص طبيعيين أو أشخاص معنويين يملكون أسهما تمثل الجزء من

ملكيتهم لهذه المؤسسة، والمالكون للأسهم يمثلون جماعيا المالكون القانونيون للمؤسسة، يعتبر حامل السهم العادية مالك الشركة، وهو الممولين الرئيسيين لرأس مال هذه الأخيرة عند نشأتها ومع ذلك فإنهم يتواجدون في أضعف وضعية مقارنة بحاملي السندات و الأسهم الممتازة الذين لهم الأولوية الخاصة بأرباح و أصول الشركة (عند التصفية)، كما لا تعتبر المؤسسة بتوزيع الأرباح حملة الأسهم العادية إلا إذا تحققت واتخذت القرار بتوزيعها كلها أو بعضها كما يعتبر الأسهم وسيلة تمويل طويلة الأجل، والمؤسسة غير ملزمة برد الساعات فإذا

أراد حاملها التخلص منها فليس أمامه سوى عرضها للبيع في سوق رأس المال.

يتمتع أصحاب الأسهم العادية بالحقوق التالية:

- 1- الحق في حضور الجمعية العامة.
- 2- الحق في انتخاب وتعيين أعضاء مجلس الإدارة.
- 3- الحق في اعتماد أو التغيير الكلي أو الجزئي للعقود والقانون التأسيسي للمؤسسة.
- 4- الحق في التصويت الذي بحوزتها بموجب القانون الأساسي أو بموجب القانون
- 5- الحق في تحصيل الأرباح عندما تقرر الجمعية العامة توزيع الفوائد الصافية كلها أو جزء منها.



ثانياً: **الأسهم الممتازة**: السهم الممتاز هو : سند ملكية لحامله حيث يتميز السهم الممتاز بصفة مشتركة بين الأسهم والسندات وذلك لأن سهم الممتاز يفرض على المؤسسة توزيع عائد ثابت على حاملي السهم الممتازة وفي حالة عدم توفر المؤسسة على سيولة من أجل تسديد عوائد على الاسهم الممتازة فإنه سوف تتراكم هذه العوائد وتوزيعها عندما تحقق المؤسسة أرباحاً كافية ...

فالأسهم الممتازة تتميز بأنها أقل مخاطرة تختص دون غيرها من الأسهم ببعض المزايا، فهي تمثل استثمار أقل مخاطرة من السهم العادية ويتحدد توزيع الأرباح على حاملها بنسبة مئوية محددة مسبقاً، وتختلف الأسهم العادية عن الاسهم الممتازة في:

1- لحامل سهم الممتاز الحق في استرجاع قيمة السهم عند التصفية قبل السهم العادي.

2- ليس حامل السهم الحق في التصويت إلا في الحالات القصوى.

3- عائد السهم الممتاز ثابت ولا يتأثر بمستوى وضع المؤسسة.

4- لحامل السهم الحق في تحويل سهمه إلى سهم عادي.

5- لإدارة المؤسسة الحق في شراء الاسهم الممتازة.

شُكْرًا لِحَسَنِ

الْأَصْغَاءِ